" بسم الله الرحمن الرحيم "

جامعة أسيوط

كلية التربية بسوهاج

قسم أصول التربية

دور التربية الاقتصادية فى مواجهة مشكلة التضخم الاقتصادى فى مصر

دراسة ميدانية

دكتور / خلف محمد البحيرى

مدرس بقسم أصول التربية

كلية التربية بسوهاج

جامعة أسيوط

١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩ م

محتويات البحث

دور التربية الاقتصادية في مواجهة
مشكلة التضخم الاقتصادي في مصر
* دراسة ميدانية *

مقدمة :

يؤكد كثير من المربين والباحثين في التربية أن ميدان اقتصاديات التعليم من الميادين البكر ، والتي في حاجة الى مزيد من البحث والدراسة . ثم يستغرق أولئك في اجراء بحوث حول جانب معين من جوانب هذا الميدان وهو النفقات التعليمية وما يتضمنه من كلفة وفاقد وعائد مادى ، فكان أن ابتعدت غالبية البحوث عن جانب هو في غاية الأهمية وهو ما يتعلق بتنمية رأس المال البشرى الذى هو أداة التنمية .

واهتمت الدراسات التربوية باثبات أن التعليم مشروع استثمارى ، حيث ظهرت فكرة العائد الاقتصادى من التعليم الذى يفوق ما ينفق عليه كما يفوق ما يعود من كثير من المشروعات الاقتصادية الأخرى . وأغفلت الدور الذى يمكن أن يلعبه التعليم اذا لم يعد مشروعا استثماريا ـ كما يدعى البعض في ثمانينات هذا القرن ـ ذلك الدور الذى يكمن في اعداد الأفراد الذين يأخذون على عاتقهم عبء التنمية ، والذين تتحقق بهم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونسى الكثيرون أن تعليم الأفراد بطريقة معينة يمكنهم من الاسهام في التغلب على مشكلات اقتصادية واجتماعية كثيرة تواجه مجتمعهم (١ ـ ٣٨) وفي هذا اسهام من التعليم في الميدان الاقتصادى والاجتماعى يزيد في أهميته عن الاسهام المباشر الذى يتمثل في العائد المادى المحسوب .

وقد أثبتت الدراسات التربوية أن التعليم من عوامل زيادة الانتاج

فهو يقوم باعداد وتكوين القوى الابتكارية والتنظيمية فى المجتمع ، بجانب دوره فى " اكساب الأفراد قدر من الثقافة القومية والمعلومات والمفاهيم والقيم التى تعمل على تطوير الفكر ونظم الحياة الاقتصادية" (٢ ـ ٦٢) .

ويرى حامد عمار أن القيام بدراسات متكاملة ميدانية حول طبيعة التفاعل بين المؤسسات التعليمية فى الدول العربية والقوى والبنى الاقتصادية والاجتماعية يحتل الأولوية الملحة فى مجال اقتصاديات التعليم (٣ ـ ٦٤) .

ان دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه المجتمع أو البيئة التربوية يعد أمرا غاية فى الأهمية . وعلى سبيل المثال فإن اكتشاف مشكلة اقتصادية فى المجتمع مثل مشكلة التضخم الاقتصادى، يُعد أمرًا غاية فى الأهمية عند تقدير ميزانية التربية والتعليم فى الدولة فى مجال التخطيط التعليمى ، كما يجعل دراسات العائد التعليمى والاقتصادى مضللة الى حد كبير .

مشكلة البحث :

تواجه البلدان النامية ـ بما فيها الدول العربية المصدرة للبترول ـ مشكلات اقتصادية عديدة وخطيرة ، يقف فى مقدمتها انخفاض مستوى دخل الفرد وتخلف هيكلا العمالة والناتج المحلى الاجمالى وضعف انتاجية الزراعة والصناعة . وتترتب على بعض هذه المشكلات الاقتصادية مشكلات اجتماعية مثل تخلف الخدمات الاجتماعية المتاحة كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية وغيرها وانتشار الأمية وتزايد سكان الحضر (٤ ـ ٢٦ : ٤١)

ومن المشكلات الاقتصادية الخطيرة مشكلة العجز فى الموازنة العامة الناجمة عن تزايد معدلات الانفاق والاستهلاك والتى يسميها رجال

الاقتصاد اليوم بالتضخم الاقتصادى •

وقد تفشت مشكلة التضخم الاقتصادى فى الاقتصاد المصرى حاليا بشكل أصبح معه من الضرورى أن تتكاتف كافة الأجهزة لمواجهة التغلب على أخطاره ، حيث تسبب فى تغيير الهياكل التمويلية للاقتصاد وتوجيهها الى مستويات خطيرة يصعب تحقيقها فى ضوء الظروف والقوانين الاقتصادية والامكانات المادية والبشرية المتاحة •

ومن التوجهات الخطيرة التى ظهرت فى الاقتصاد المصرى ظاهرة ارتفاع الأسعار وزيادة السيولة المالية وقلة المنتجات والسلع الأساسية أو الاستثمارية وكثرة المنتجات الاستهلاكية ، وكل واحدة منها تعد مرضا فى حد ذاته وعرضا للتضخم فى نفس الوقت •

ولما كان من الضرورى للتعليم أن يوظف توظيفا اجتماعيا واعيا لدراسة قضايا التنمية وأن يتلاءم فى عائده وأدواره مع استراتيجية التنمية بالمجتمع (٥ ـ ٦٥) • ومن ضرورة أن يكون للتربية دور بارز فى هذا المجال ، فقد اهتم الباحث بدراسة دور التربية الاقتصادية فى مواجهة مشكلة التضخم الاقتصادى فى **مصر** ، خاصة وأن النظام التربوى ـ كبقية النظم الاجتماعية ـ يتأثر بوجود هذه المشكلة الاقتصادية الخطيرة فى المجتمع المصرى •

وقد حدد الباحث مشكلة هذا البحث فى [illegible] الأسئلة التالية :

١ ـ ما أهم أهداف التربية الاقتصادية كميدان خاص فى التربية ؟

٢ ـ ما أهم الأساليب التى يمكن أن تستعين بها التربية الاقتصادية فى تحقيق أهدافها ؟

٣ ـ ما حجم مشكلة التضخم الاقتصادى على المستوى العالمى والقومى

في مصـــر ؟

٤ ـ ما أهم المضامين التربوية لمشكلة التضخم الاقتصادى فى مصـــر ؟

٥ ـ ما مدى وعى معلمى التعليم العام (ابتدائى ـ اعدادى ـ ثانـوى) فى محافظة سوهاج بمشكلة التضخم الاقتصادى من حيث :

(أ) مفهومها •

(ب) أسبابها •

(جـ) أبعادها التربوية •

٦ ـ ما أهم ملامح الدور الذى يجب أن يقوم به التعليم فى مواجهة مشكلة التضخم الاقتصادى من وجهة نظر معلمى التعليم العام بمحافظـــة سوهاج ؟

أهميــة البحـث :

ترجع أهمية هذا البحث الى :

١ ـ خطورة التضخم الاقتصادى (موضوع البحث) كمشكلة وسبب لمشكلات أخرى •

٢ ـ يقدم هذا البحث تفصيـلا لأهم المؤثرات التى يحدثها التضخـــم الاقتصادى على التعليم ، الأمر الذى يفيد المسئولين ورجال التعليم لمحاولة التغلب على هذه الآثار •

٣ ـ يلقى هذا البحث ضوءا حول أهداف وأساليب التربية الاقتصاديـــة بما يمثل تأصيلا لهذا الجانب الذى يغفله بعض الباحثين فـــى التربية •

٤ ـ يهتم هذا البحث بقياس مدى وعى معلمى التعليم العام بمحافظـــة سوهاج بمشكلة التضخم الاقتصادى وآراءهم فى التغلب على هـــذه

المشكلة ، الأمر الذى يفيد دور اعداد المعلمين فى مصر لما يجب أن تتضمنه برامج اعداد المعلمين فى مصر فيما يتعلق بهذا الجانب الثقافى والمهنى الهام .

٥ ـ يقدم هذا البحث ردا علميا لمن يقللون من أهمية التعليم فى عصر التضخم الاقتصادى .

٦ ـ ينتمى هذا البحث الى مجال دراسات العلاقة بين التربية والمجتمع الذى يهتم به كثير من المتخصصين فى التربية ومجالات النشاط المختلفة فى المجتمع .

حدود البحث :

اختار الباحث محافظة سوهاج لاعتبارات تتعلق بسهولة الحصول على البيانات وتطبيق أدوات البحث ، وقد شملت العينة (٣٠٠) معلم ومعلمة اختيرت عشوائيا من بين معلمى المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية .

منهج البحث وأدواته :

ينهج هذا البحث منهج البحوث الوصفية لملاءمته لدراسة المشكلة موضوع البحث ، وقد قام الباحث باعداد أداتى البحث وهما :

١ ـ مقياس الوعى بالتضخم الاقتصادى لدى معلمى التعليم العام بمحافظة سوهاج .

٢ ـ استبيان آراء معلمى التعليم العام حول دور التربية الاقتصادية فى مواجهة التضخم الاقتصادى فى مصر .

خطوات البحث :

يسير البحث تبعا للخطوات التالية :

١ ـ تحديد مفهوم التربية الاقتصادية والتفريق بينه وبين الاقتصاد كعلم .

٢ ـ تحديد أهداف التربية الاقتصادية من خلال مناقشة موجزة للمضمون الاقتصادى للتربية ٠

٣ ـ مناقشة أهم الأساليب التى يمكن أن تتبعها التربية الاقتصادية لتحقيق أهدافها ٠

٤ ـ التعرض على المستوى المفاهيمى للمشكلة الاقتصادية على المستوى العالمى فى الدول الشرقية وفى الدول الغربية وفى الدول الاسلامية ٠

٥ ـ دراسة مفهوم وحجم التضخم الاقتصادى على المستوى العالمى والقومى ،

٦ ـ دراسة أهم النظريات المفسرة للتضخم الاقتصادى ٠

٧ ـ التعرف على أهم المضامين التربوية لمشكلة التضخم الاقتصادى ٠

٨ ـ بناء مقياس الوعى بالتضخم الاقتصادى لدى معلمى التعليم العام بسوهاج ٠

٩ ـ اعداد استبيان لتحديد دور التربية الاقتصادية فى مواجهة التضخم الاقتصادى من وجهة نظر معلمى التعليم العام بسوهاج ٠

١٠ ـ تطبيق أداتى البحث على عينة من معلمى التعليم العام بسوهاج ٠

١١ ـ تحليل نتائج الدراسة الميدانية وكتابة التوصيات ٠

مصطلحات البحث :

١ ـ التربية الاقتصادية Economic Education :

يقصد بها الباحث تلك العملية التربوية التى تستهدف تنمية الوعى بالمشكلات الاقتصادية المعاصرة واحداث تعديل فى سلوك الفرد بما يجعله فردا منتجا ومستهلكا واعيا ٠

٢ ـ التضخم الاقتصادى Economic Inflation :

وهو باختصار حالة اقتصادية تصيب اقتصاديات الدول النامية ، تحدث نتيجة لزيادة الطلب عن المعروض ٠ ومن أهم مظاهره الاقتصادية :

ارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى دخل الأسرة ، ومن مظاهره الاجتماعية : تقليل أهمية العمل والعلم واعلاء قيم الكسب السريع •

الدراسات السابقة :

١ ـ دراسة رجب ورفاعي (١٩٨٨)(٦ ـ *) التي اهتمت بكشف مستوى الوعي القومي لدى طلاب كليات التربية جامعة أسيوط من الجوانب السياسية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية ومدى اختلاف الوعي القومي حسب التخصص الدراسي • وقد كشفت الدراسة عن انخفاض مستوى الوعي القومي الاقتصادي لدى الطلاب عينة البحث ، وبصفة خاصة بين طلاب الشعبة العلمية •

٢ ـ دراسة عبد المطلب (١٩٨٧)(٦ ـ *) : استهدفت كشف العلاقة بين التعليم والوعي الاقتصادي لدى عينة من الحاصلين على المؤهلات الدراسية المختلفة ، ومدى تأثر هذه العلاقة بمستوى المؤهل الدراسي ومحل الاقامة • وتوصلت الدراسة الى تحديد مدى الوعي الاقتصادي لدى العينة في بعض الموضوعات مثل الادخار والاستهلاك الاقتصادي ودفع الضرائب والجمارك واحترام الملكية العامة ، كما بينت الدراسة ارتفاع درجات الوعي الاقتصادي بتحسن المؤهل الدراسي ومحل الاقامة في المدن •

٣ ـ دراسة النجار (١٩٨٣)(٧ ـ *) : استهدفت مقارنة تكلفة الطالب بكليات جامعة المنصورة في السنوات ٧٤ ـ ١٩٨٤ وتوصلت الى ارتفاع أسعار تكلفة الطالب في السنوات المختلفة بالكليات المختلفة بجامعة المنصورة في الفترة المشار اليها •

(*) صفحات متفرقة •

٤ - دراسة الهاشمي (١٩٧٩)(٨ - *) : كشفت هذه الدراسة عن العلاقة بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي للتعليم العراقي وبينت أن العائد الاجتماعي مقاسا بالعلاقة بين هدف خطة التعليم وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتزايد طرديا مع زيادة الانفاق على التعليم .

٥ - دراسة السلماني (١٩٧٨)(٩ - *) : كشفت عن بعض القيم السائدة في أنشطة التوعية الوطنية والقومية في المدارس الابتدائية العراقية وكان العمل والانتاج وترشيد الاستهلاك من أهم القيم المتضمنة في هذه الأنشطة .

٦ - دراسة العبيدي (١٩٧٧)(١٠ - *) : استهدفت كشف العلاقة بين التكلفة والكفاية الداخلية بكليات جامعة بغداد بالعراق وتوصلت الى تقدير كمي لتكلفة الطالب بكليات الجامعة ، كما بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين التكلفة والكفاية الداخلية بكليات الجامعة ممثلة بمعدلات الرسوب والتسرب .

تعليق :

تركز الدراسات السابقة على الدور الاقتصادي للتعليم حيث تهتم دراسة رجب ورفاعي ودراسة عبد المطلب بالوعي الاقتصادي للطلاب والعاملين بالدولة ، بينما اهتمت دراسات : العبيدي والنجار والهاشمي بالتكلفة التعليمية وبينت تطور التكاليف من عام لآخر ، وتأتي دراسة السلماني لتهتم بقيم التوعية القومية في المدرسة الابتدائية ، وكل هذه الدراسات تخلو من اهتمام بمشكلة التضخم الاقتصادي .

وقد استعان الباحث بهذه الدراسات في تحديد مشكلة البحث وبناء أدوات الدراسة الميدانية .

أولا ـ الاطار النظرى للبحث :

١ ـ مفهوم التربية الاقتصادية ومفهوم الاقتصاد :

يهتم علم الاقتصاد بدراسة الظواهر الاقتصادية المختلفة واستخلاص القوانين التى تحكمها مثل قانون العرض والطلب وقانون أقل تكلفة وهى قوانين لا تختلف حسب مذهب أو أيديولوجية (١١ ـ ٩٢) .

ويجيب علم الاقتصاد عن تساؤلات أربعة تحدد نظريات أربع هى :

١ ـ نظرية الانتاج (كيف تنتج ؟) .

٢ ـ نظرية السعر (كيف تتحدد الأسعار فى السوق ؟) .

٣ ـ نظرية النمو (كيف يزيد الانتاج على مر الزمن ؟) .

٤ ـ نظرية السياسة الاقتصادية (من يتخذ القرار الاقتصادى؟) .

وعلى ذلك يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه علم اجتماعى يهتم أولا بكيفية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة أحسن استخدام ممكن لانتاج حجم متزايد من السلع لاشباع الحاجات الانسانية على مر الزمن ، ويهتم ثانيا بكيفية توزيع ناتج النشاط الاقتصادى فى المجتمع (١٢ ـ ٢٢ : ٣٤) .

أما التربية الاقتصادية فيقصد بها عملية تنمية الوعى بالمشكلات الاقتصادية المعاصرة واحداث تعديل فى سلوك الأفراد بما يخفف من تأثير هذه المشكلات فى المجتمع ، ويقلل من حدتها ، ومن ذلك ربما يتضح الفرق بين الاقتصاد والتربية الاقتصادية .

ويرى ادجارفور أن التربية الاقتصادية هى عملية مساعدة كل فرد ليكون عنصرا من عناصر التنمية ومستهلكا بصيرا ، عن طريق تعليمه قوانين الحياة الاقتصادية وآلياتها وهياكلها فى الوطن عموما وفى المجتمع المحلى وفى المؤسسات المختلفة ، وأهم العوامل المؤثرة فى توزيع الدخل والانتاج

والاستثمار فى الدولة (١٣ ـ ٢١٦) .

فالتربية الاقتصادية أحد العناصر الأساسية فى التوعية وفى نشر الثقافة الاقتصادية الجماهيرية خلال المنزل والمدرسة وكافة المؤسسات التربوية الكائنة فى المجتمع .

ان تبصير المواطن بالغايات الاقتصادية والسياسية للمجتمع يعد من أسس العمل التربوى فى المجتمع الذى يسعى الى الديمقراطية ، أى من أسس التربية الاقتصادية . ومن ناحية أخرى لا ينبغى استغلال هذا المدخل لخدمة أغراض مذهبية أو حزبية خاصة . فالتربية يجب ألا تحيد عن البعد المثالى والمعيارى فى نظريتها وتطبيقاتها .

ويجدر بالذكر أن التطورات التكنولوجية والاقتصادية التى تلوح فى العالم النامى اليوم ، وفى مصر فى الآونة الأخيرة ، وما كان لها من أثر يتمثل فى زيادة أعداد المتعلمين كان لها أثر كبير على متطلبات هذه البلدان التعليمية (١٤ ـ ٨٦) والمستطلع للأمر يلاحظ أن عددا كبيرا من الطلاب والعمال يستخدمون آلات حاسبة أو عقول ألكترونية (كمبيوتر) وعدد آخر من العمال امتهن اصلاح قطع الغيار الفاسدة من السيارات والدراجات والماكينات . بينما تتلاشى هذه العمالة فى الدول المتقدمة ، وهذا الأمر يستلزم نوعا خاصا من التعليم أو التربية الاقتصادية فى هذه البلدان ، هو أقرب الى التربية الثقافية والتربية المهنية والتربية العلمية حتى يتمكن أبناء هذا العصر من القيام بما يتطلبه المجتمع منهم من انجازات .

وعلى ذلك فان ممارسات التربية الاقتصادية يجب أن تقوم على أسس منها :

١ _ أنها تربية تقانية ٠ ٢ _ أنها تربية مهنية ٠

٣ _ أنها تربية يدوية ٠ ٤ _ أنها تربية علمية ٠

٥ _ أنها تربية اجتماعية ٠

وفيما يلى نبذة عن النقاط الخمس السابقة (١٣ _ ١١٥) :

١ _ **التربية التقانية** : يقصد بها مساعدة الفرد على الربط بين تعلم العلم وتعلم الثقافة ، أو مساعدته على استخدام وتطبيق البحوث والعلوم النظرية فى الحياة العملية بما يمكنه من تغيير البيئة المحيطة واعلاء قدر المعرفة العملية ٠

٢ _ **التربية المهنية** : يقصد بها اكساب الفرد أساسيات مهنة أو أكثر بما يفتح أمامه أبواب العمل فى المستقبل ٠

٣ _ **التربية اليدوية** : يقصد بها مساعدة الفرد على احترام العمل اليدوى ٠

٤ _ **التربية العلمية** : يقصد بها مساعدة الفرد على اكتساب روح الابداع والحدس والخيال والحماس والشك المنهجي وغير ذلك من صفات النشاط العلمى وتنمية ما لديهم من قدرة على الملاحظة والاستقرار والقياس والتصنيف واستخلاص النتائج ٠

٥ _ **التربية الاجتماعية** : ويقصد بها عملية مساعدة الفرد على أن يعرف قدراته فى الحياة كمنتج أو مستهلك ومساعدته على المساهمة فى الحياة الاجتماعية بطريقة ديمقراطية ٠

٢ _ أهداف التربية الاقتصادية :

يكاد يجمع علماء التربية على أن أهداف التربية تختلف حسب الزمان والمكان وحسب الأيديولوجية التى يدين بها الفرد أو المجتمع الذى يحدد

هوية هذه التربية .

فالناتج التربوى أشبه بالكائن الحى الذى يتكيف مع الظروف البيئية المحيطة به ، ومن ثم فان التربية تتأثر بالأيديولوجية السائدة فى المجتمع مشكّلة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يقع المجتمع تحت تأثيرها ، ومن ناحية أخرى ، فان التربية كعملية تؤثر فى مجالات الحياة المختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، الا أن الدورين الاجتماعى والسياسى للتربية ممثلين فى التنشئة السياسية والاجتماعية أمر خارج اهتمام هذا البحث .

ويمكن أن تتضح أهداف التربية الاقتصادية بعد هذا العرض الموجز للدور الاقتصادى للتربية .

الدور الاقتصادى للتربية Economic Role of Education :

تواجه التربية ـ على المستوى العالمى ـ أزمة اقتصادية تتمثل فى قلة المخصصات المالية لها والتى تمكن من احداث التوسع الكمى والكيفى للخدمات التعليمية فى هذه البلدان . وقد يرجع ذلك الى ابتلاع بند التسليح النصيب الأكبر من الميزانية فى الدول النامية خلال السبعينات والى حالة الركود الاقتصادى التى أصابت غالبية بلدان العالم (١٥ـ١٤) ، الى جانب كثير من المشكلات الاقتصادية الأخرى كتخلف التصنيع وزيادة السيولة المالية .

وقد حمّل كل هذا المربين مهمة محاولة استغلال كل الوسائل الممكنة لتحقيق أفضل النتائج باستخدام الموارد المحدودة والمتناقصة القيمة يوما بعد يوم .

وقد تعددت الكتابات التى تناولت فكرة القيمة الاقتصادية للتربية ،

وتكاد تؤكد غالبيتها فكرة مؤداها أن التعليم يقوم بدور اقتصادى يتمثل فى اعداد الكوادر البشرية القادرة على ادارة عجلة الانتاج واكتشاف المواهب والميول الى غيرذلك •

وهنا يشير الباحث الى علاقات لم يهتم بها كثير من الكتاب :

١ ـ تقوم التربية بدور ثقافى يتمثل فى اكساب الفرد القيم الخلقية التى تساعده على مواجهة الصراع بينه وبين مجتمعه بما يمكنه من تطوير نفسه وتطوير مجتمعه ، فهى تكسبه فن المعيشة الذى يتضمن أساليب كسب العيش ، وتلك قيمة اقتصادية يتضمنها التحليل الثقافى للتربية (١٦ ـ ٣٣٥) •

٢ ـ يؤكد تيودور شولتز على اعتبار التحليل الاقتصادى للتربية متضمنا ما ينفق لتحقيق أهداف خلقية تتعلق بتهذيب الذوق العام ومساعدة الفرد على استخدام وممارسة الخدمات الاجتماعية المختلفة (١٧ ـ ٦) •

ان المعادلة الأساسية الجديدة بين التربية والاقتصاد تربط بين حاجة النمو الاقتصادى الى أعداد كافية من القوى العاملة وبين النمو التعليمى من جهة ، وبين المهارات والمعارف اللازمة للتنمية وبين مستويات التعليم وأنواعه من جهة أخرى •

واذا كانت التربية عند شولتز تعنى استخراج ما لدى الفرد من قدرات كافية وتنميته خلقيا وعقليا ليصبح قادرا على العمل ، وتمكينه من الاستجابة لدوره الاجتماعى من خلال التعليم وتدريبه على النظام وتنمية ذوقه العام انطلاقا من نظرية رأس المال البشرى • فالتربية اذن تعنى انتاج التعليم ، كما تعنى تعليم الانتاج ، وبعبارة أخرى تستهدف تنمية جانبه تعليمى وثقافى مع الجانب الاقتصادى المنتج الذى يساعد الفرد على

النهوض بالمجتمع كمستهلك واع ومنتج ماهر ، فالتعليم اليوم أصبح يعني الانتاج أو اتقان الحد الأدنى المهارى اللازم للانتاج (١٨ـ ١٠) .

ويتمثل الجانب الاستهلاكي للتربية في كل ما يمثل اشباعا لدى الناس ، وهو يشمل القيم التربوية ولا يشتمل على التعليم المهني أو المهارى ، فهذا لا يعد استهلاكا .

والتعليم كسلعة استهلاكية يتميز بالاستمرارية أكثر من أية سلعة أخرى ، فهو يشكل الفرد سلوكيا خاصة في قيمه الخلقية والجمالية . والتعليم يقدم في ذلك عائدا يفوق قدر العوائد المادية الأخرى ، ويصعب في ذات الوقت تقديره الكمي .

ومن أول من نادى بالاهتمام بالقيمة الاقتصادية للتربية سميث A. Smith وبيتي W.Petty ومالثوس Malthus ومارشال A. Marshal حيث دعا كل منهم بضرورة امداد التعليم بأكبر عون مادى حتى يمكن أن يساهم في حل كثير من المشكلات المعاصرة كالمشكلة السكانية والمشكلة الاقتصادية ، فضلا عما يكسبه للخريج من سمات الحرص والتدبير والادخار .

ويرى روبرت ج . أن التعليم اليوم ومنذ السبعينات أصبح سببا للنمو الاقتصادى بعد أن كان في الستينات معتمدا عليه (١٩ ـ ٢٨) . وقد كان لدراسات سولو ودينيسون فضل السبق في تقدير مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادى وحساب انتاجية الفرد في الساعة وعواملها .

ولا يجد الباحث ضرورة لاعادة كتابة ما توصلت اليه دراسات كثير من الباحثين في اقتصاديات التعليم في العالم ، فقد أصبحت زادا مهضوما في كتابات هذا المجال ، انما يكون من المفيد بيان الاسهامات

غير المحسوبة للتعليم مثل :

وترشيد الانفاق

١ ـ أن النزعة الى الادخار هى محصلة الاهتمام بالمستقبل وعلى التربية أن تقوم بهذه المهمة .

٢ ـ التهيؤ لممارسة مهارات جديدة فى العمل أمر ينبغى للتربية أن تتعهد به .

٣ ـ الرغبة فى الابتكار وحب الاستطلاع وغيرها من اتجاهات بحثية وعلمية ضرورية لعالم اليوم والمستقبل واسهام التربية فى هذا المجال يوفر للعالم مبالغ طائلة .

ويرى الباحث أن دور التربية فى تحقيق هذه الانجازات الاجتماعية يقوم على مبدأين هما :

١ ـ اعتبار كون التربية ناتجا وحصيلة فى عقول الأفراد .

٢ ـ نظرية التحديث التنموى للتربية التى يتزعمها دافيد ماكيلاند D. Mc Clelland التى برزت فى الستينات والتى تناولت دور التعليم فى تحديث وعصرنة المجتمع وتكوين مستوى قيمى وتنموى أعلى كمدخل للتنمية الشاملة ، حيث تكون الزيادة الانتاجية المتغير التابع لعملية التحديث الشاملة وليست المتغير المستقل (٢٠ ـ ٢٣٠) .

وعلى هذا فالكفاية التعليمية لا تقاس اليوم بالتحسن الكمى فى النظام التعليمى ، بل أصبحت تقاس بمقدار الانجاز غير المحسوب فى نفوس البشر والمتمثل فى تمكين الأفراد من حل مشكلاتهم (٢١ ـ ١٨٥) .

٣- <u>أساليب التربية الاقتصادية :</u>

يحدد الباحث فيما يلى بعض الأساليب التى يمكن للتربية الاقتصادية أن تتبعها لتحقيق أهدافها :

١ ـ **التأكيد على أهمية العمل** : فقد جاء فى القرآن الكريم " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " ، كما ذكر البخارى عن الرسول صلى الله عليه وسلم : " اذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها ، فليغرسها ، فله بذلك أجر " (٢٢) .

وقد رفع الاسلام العمل الى تربية العبادة لقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : " العمل عبادة " ، وقوله : " من أمسى كالا من عمله أمسى مغفورا له يوم القيامة " وقوله تعالى (وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله) حيث يتساوى ـ كما جاء بالآية الكريمة ـ من يعمل فى مجالات النشاط المختلفة فى الحياة مع من يحاربون على جبهة القتال .

٢ ـ **المشاركة الشعبية فى التنمية** : فالتنمية عملية تستهدف الجماعة ولا تتم بغيرهم ، والمشاركة الشعبية فى نظر الاسلام غاية ووسيلة ، كما جاء فى الآية الكريمة " وشاورهم فى الأمر " (٢٣) ويمكن أن يعهد أمر تعبئة الأفراد لوسائل الاعلام وغيرها من وسائط التربية المرئية أو المسموعة أو المقروءة .

٣ ـ **الالمام بالنظريات العلمية الحديثة** : فالمام الأفراد بالنظريات العلمية الحديثة يفيد كثيرا فى دفع عجلة الانتاج ويضمن زيادة فعاليتهم فى نجاح برامج التنمية الاقتصادية ، وليس من الضرورى أن يلم الفرد بنظريات فى التكوين الذرى أو فى الكمبيوتر ، بل يقصد بذلك المامه بالجديد المفيد فى مجالات التنمية الاقتصادية .

٤ ـ **ربط التعليم العام والجامعى بواقع المجتمع وتوجيهه لخدمة المجتمع واحتياجاته .**

٥ _ ترشيد الاستهلاك : فتعويد التلاميذ على ترشيد استهلاكهم يمثل أداة فعالة للتربية فى المجال الاقتصادى .

وتأتى القدوة لتكون الوسيلة الفعالة فى التربية الاقتصادية من جانب القادة والمسئولين ، والقدوة هنا تأتى فى مجال ضبط الاستهلاك على مستوى الأفراد بين الأغنياء والفقراء وعلى مستوى الحكومات أيضا .

المشكلة الاقتصادية فى الفكر الاقتصادى الشرقى والغربى والاسلامى :

تذهب الرأسمالية الى أن المشكلة الاقتصادية تتمثل فى قلة الموارد الطبيعية نسبيا مع تزايد احتياجات الانسان (٢٤ _ ٣٥) .

فالطبيعة فى الفكر الغربى عاجزة عن تلبية جميع الاحتياجات الانسانية ، ومن ثم فان الثروة الطبيعية لا يمكنها مواكبة التمدن المتلاحق . ويرجع ذلك من وجهة نظرهم الى ضيق الرقعة التى يعيشون عليها ، الأمر الذى يجعلهم يميلون الى السياسة الاستعمارية ، كما أنه تعوزهم المعرفة حول ما تحويه الطبيعة من خبرات مسخرة لهم ، ولا شك أن عدم اعتناقهم لدين معين يشكل لهم هذه الأمور الى حد كبير .

ويدين أصحاب الفكر الشرقى بالنظرية الماركسية الاشتراكية التى تقوم على مشاركة جميع الأفراد الدولة وكفالة توزيع الخدمات . لهذا فان المشكلة الاقتصادية فى هذا الفكر تتمثل فى فشل النظام فى تحقيق عدم التناقض بين شكل الانتاج وعلاقات التوزيع . وعلى وجه العموم ، فقد أثبتت التجارب الدولية فشل هذا الفكر فى ادارة الانتاج حيث بدأ أصحاب هذا الفكر فى التنازل عن مبادئ كثيرة لم يكن فى الحسبان فشلها .

وعموما ، فان كل ما يبدد عنصرا من عناصر الانتاج الثلاثة وهى : رأس المال المادى ورأس المال البشرى والوقت يشكل مشكلة اقتصادية . ومن

ثم فاننا نجد مشكلة قصور الموارد المادية الكافية للتنمية ومشكلة اهدار القوى البشرية عن طريق الخمور أو المسكرات وضياع الوقت بما يلهى من ألعاب ٠

لهذا فان الفكر الاقتصادى الاسلامى يرى أن المشكلة الاقتصادية تتمثل فى (٢٤ ـ ٣٩) :

١ ـ **الانحرافات المادية** : وهى كل تصرف مالى يؤثر فى الدورة الاقتصادية كالاحتكار والربا (وأحل الله البيع وحرم الربا (٢٥)) والسرقة (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله (٢٦)) ٠

٢ ـ **الانحرافات الأخلاقية** : وهى انحرافات من شأنها تضييع القوى البدنية فى الانسان ، وهى عنصر أساسى من عناصر الانتاج ٠ ويحرم الاسلام كل ما من شأنه أن يضيع هذه القوى البدنية كشرب الخمور والزنا والقمار والملاهى التى لها أثر كبير فى مضيعة الوقت والمال ٠

٣ ـ **البطالة** : وهى عدم وجود الشخص المناسب فى المكان المناسب ، أو عدم توفر فرص العمل الكافية للعمالة المتوفرة ، وقد يرجع ذلك لتخلف الظروف الاقتصادية القائمة والى ميل الناس للكسل والخمول ، وقد حارب الاسلام هذه الأوضاع بتكريم العاملين وعدم تحقير أى عمل ، وتأتى الآية الكريمة " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " لتؤكد هذا القول ٠

٤ـ **نبذة عن التضخم الاقتصادى كمشكلة اقتصادية :**

التضخم ظاهرة عالمية تعانى منها كافة اقتصاديات العالم باختلاف مذاهبها أو نظمها الاجتماعية والسياسية ، الا أن المشكلات الناجمة

عنه تزداد تفاقما فى البلدان النامية ومنها مصر •

وينتج التضخم الاقتصادى عن أعراض فى اقتصاد البلد ، فهو اذن عرض لخلل اقتصادى تجدر ملاحظته ومعالجته وتلافى آثاره •

وحول تفسير هذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة يرى رضا العدل وحمدى رضوان أن هناك تيارين هما :(٢٧ ـ ٦٩ ، ٧٠)

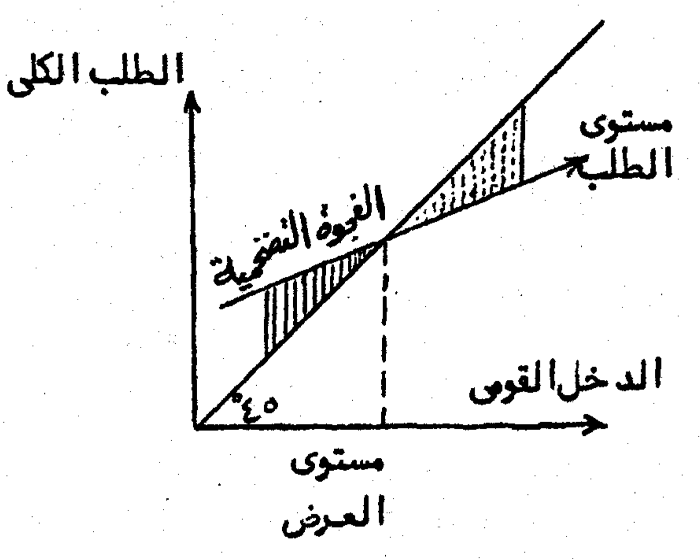
الأول : وهو التيار النقدى الذى يرجع التضخم الى عوامله النقدية ، وبعبارة أخرى : يرجع التضخم الى الافراط فى اصدار النقد بوجه خاص ، ويكون التضخم تبعا لهذا الاتجاه نتيجة للتوسع فى الانفاق فى القطاع العام أو الخاص فى مقابل التوسع فى خلق النقود • وعلاج التضخم هنا يكون ممثلا فى تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب •

الثانى : عدم التناسب بين العرض والطلب ، ولا يتم العلاج الا من هذا المدخل •

والحقيقة أنه يصعب تحديد سبب بعينه فى التضخم الاقتصادى ، فالأسباب مجتمعة هى المسئولة عن هذه المشكلة الاقتصادية الخطيرة •

وفى تفسير التضخم الاقتصادى من خلال نظرية العرض والطلب يذكر عبدالمعبود ناصف وعثمان محمد عثمان (١٢ ـ ٤٧) أنه غالبا ما يستجيب العرض للطلب اذا وجدت هناك موارد اقتصادية • فالطلب هو المحور الأساسى لمزيد من الانتاج ، والذى يعمل على تشغيل الموارد الاقتصادية تشغيلا كاملا • فاستجابة العرض للطلب تضمن ثبات الأسعار ، فان زاد الطلب عن المعروض يتحتم على المؤسسات الانتاجية زيادة المعروض والا زادت الأسعار وحدث التضخم الاقتصادى أو ما يسمى بالفجوة التضخمية •

وعلى ذلك يمكن تعريف هذه الفجوة التضخمية بأنها حجم الزيادة فى الطلب الكلى عن العرض الكلى (المساحة المخططة فى الرسم الموضح) •



ويحدث العكس تماما عندما يزيد العرض عن الطلب حيث يحدث ما يسمى بالفجوة الانكماشية (المساحة المنقطة بالرسم الموضح) فلا يكون الطلب الكلى لتشغيل كل الموارد الاقتصادية بكامل طاقتها الانتاجية • وهذا باعتبار وجود حالة ثالثة لمعدل تغير الطلب بالنسبة للعرض تتمثل فى حالة الاتزان الاقتصادى (٢٨ ـ ١١٢) •

٥- حجم مشكلة التضخم الاقتصادى فى مصر :

يشير التضخم الاقتصادى الى ارتفاع متواصل فى الأسعار • ويقاس حجم التضخم بوحدة تسمى معدل التغير فى الرقم القياسى للأسعار • وفى مصر يجرى اعداد ثلاثة أنواع للأرقام القياسية :

١ ـ الرقم القياسى للأسعار فى الحضر (استهلاك)
٢ ـ الرقم القياسى للأسعار فى الريف (استهلاك)
٣ ـ الرقم القياسى للأسعار فى الجملة •

وحيث إن هذه الأسعار هى الأسعار الرسمية ، وأن هناك اختلافا ولو طفيفا فى الأسعار الجارية عن الأسعار الرسمية ، فان الاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار فى دراسة حجم التضخم أمر يشوبه شيء من التحفظ ، الا أنه يشير بشكل واضح الى اتجاه التضخم •

وتشير تقارير البنك المركزى المصرى فى النصف الثانى من الثمانيات الى ما يلى :

١ـ شهد العام المالى ١٩٨٦/٨٥ اتجاها نزوليا فى معدل التوسع النقدى لكن يقترب مع النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى البالغ متوسطة ٧ر٩٪ خلال سنوات الخطة الخمسية ٨٢ ـ ١٩٨٦.

وهو ما يسهم فى تخفيف حدة الضغوط واثارها السلبية على الاقتصاد القومى . وقد سجلت السيولة المالية خلال نفس السنة زيادة قدرها ٧ر٣٧٧٧ مليون جنية بمعدل ٢٦ر٧٪ مقابل زيادة ١٥ر٣٪ خلال العام المالى ١٩٨٥/٨٤ (٤١ـ٢٥) (انظر ملحق (٣)) .

٢ـ فى العام المالى ١٩٨٧/٨٦ استمر الاتجاه التنازلى للتوسع النقدى ليصل الى ١١ر٧٪ عام ١٩٨٧/٨٦ مقابل ١٣٪ فى العام السابق ـ لمسايرة الناتج المحلى البالغ متوسطة ٤ر٢٪ فى هذا العام. وذلك لتخفيف حدة الضغوط التضخمية واثارها السلبية (انظر ملحق ٤) وقد سجلت جملة السيولة المالية فى هذا العام (٤٢ ـ ٣١) زيادة قدرها ٨ر٤٠٩٢ مليون جنية بمعدل ١١ر٧٪ تقابل زيادة قدرها ٢٦ر٧٪ العام السابق.

٣ـ فى العام المالى ١٩٨٨/٨٧ بلغت السيولة المالية ٥٥ر٥ مليون جنية محققة زيادة قدرها ١٢ر٨ مليار جنية بمعدل ٣٠٪ مقابل ١٣٪ العام السابق (٤٣ـ٥٥)

٤ـ توجد معدلات تضخم فى اسعار الجملة فى مصر خلال الفترة ٨٤ـ١٩٨٨ تتراوح بين ٦ر٨ ، ٢٥ر٨ متوسط قدرة ١٦ر١ (٤٣ـ ١٤٠).

٥ـ توجد معدلات تضخم فى اسعار الحضر فى مصر خلال الفترة ٨٤ـ ١٩٨٨ تتراوح بين ١٠ر١ ، ٢٤ر٢ متوسط قدره ١٧ر٢ (٤٣ـ١٤١).

٦ـ يوضح الملحق (٥) ارقام الاسعار فى مصر خلال الثمانيات. ويوضح الجدول التالى الارقام القياسية للاسعار فى مصر فى الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٠.

جدول (١)

الأرقام القياسية للأسعار فى مصر خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٠ (٢٧ ـ ٧٥)

	١٩٦٩/٧٠	١٩٧٠/٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الرقم القياسى فى الحضر	١٠٩ر٢	١٢٣ر٦	١١٦ر٣	١٢٢ر٤	١٣٥ر٧	١٤٨ر٩	١٧١ر٢	١٩١ر١	٢٠١ر٣	٢٣٣ر٥	٢٧١ر٩
" " " الريف	—	١١٧ر٩	١١٧ر٦	١٣١ر٢	١٤٩ر٦	١٦٧ر١	١٩٥ر٩	٢٢٠ر٧	٢٣٧ر٨	٢٦٩ر٨	٣٠٧ر٢
" " " الجملة	١١٧ر٤	١١٨ر٤	١٢٣ر٠	١٣٥ر٨	١٥٢ر٧	١٦١ر٨	١٧٨ر٥	١٩٠ر٨	٢٠٠ر٩	٢٢٨ر٥	—

ويوضح الجدول السابق أن الرقم القياسى للأسعار فى مصر قد قفز من ١٠٩٫٢ فى بداية السبعينات الى ١٤٨٫٩ فى منتصف السبعينات ثم الى ٢٧١٫٩ فى عام ١٩٨٠ ، أى حدث التضخم بمعدل مرة ونصف خلال العشر سنوات ٧٠ ـ ١٩٨٠ بالنسبة لأسعار الحضر .

وبالنسبة لأسعار الريف ، تشير الاحصاءات الى أنها تزيد عن أسعار الحضر ، حيث يعمل معظم سكان الريف بالزراعة وهم يمثلون قرابة ٤٥ ٪ من جملة العمالة فى مصر (٢٩ ـ ٤٩) .

أما عن الرقم القياسى لأسعار الجملة ، فالارتفاع فيها لا يسير بنفس المعدلات السابقة . ويشير الجدول السابق الى أن معدل التضخم فى أسعار الجملة بلغ ٩٠ ٪ فقط خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٠ .

٦- أسباب مشكلة التضخم الاقتصادى :

تعرض الباحث فيما سبق لنظريتين فى تفسير التضخم الاقتصادى هما : النظرية النقدية ونظرية العرض والطلب ، وفيمايلى تفصيل هذا الايجاز (٢٧ ـ ٧٥ : ٨٢) .

١ ـ النظرية النقدية :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التضخم الاقتصادى يتمثل فى زيادة سيولة المال فى السوق بسبب قيام النظام النقدى بعرض أكبر قدر من السيولة من حاجات نظامى الانتاج والتبادل مما يزيد فائض الطلب فتزداد الأسعار . ولا يفيدنا فى هذا المقام التحول النقدى بالجنيه خلال الفترة التى حدثت خلالها مشكلة التضخم ٧٠ ـ ١٩٨٠ ، بل يهمنا معرفة اتجاهات السيولة فى مصر خلال هذه الفترة .

تشير دراسة رضا العدل الى أن السيولة المالية فى مصر ازدادت خلال

السبعينات بمعدل أكبر من معدل زيادة الناتج المحلى ، حيث ازدادت النقود سنويا بمعدل ٢١٪ خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٠ مقابل ١٧٪ زيادة للناتج المحلى بالأسعار الجارية ، ٢٣٪ زيادة فى أشباه النقود (الودائع غير الجارية فى النقود) . وهذا يشير الى زيادة نسبة السيولة المالية الاجمالية التى تمثل متوسط زيادة الناتج المحلى والودائع غير الجارية فى البنوك .

وتشير النظرية النقدية الى قياسات خطيرة للتضخم خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٠ ، حيث بلغ حوالى ٢٢٫٤ عام ١٩٧٩ ، ١٠٫١ عام ١٩٧٨ .

٢ ـ النظرية الهيكلية (نظرية العرض والطلب) :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن التضخم الاقتصادى يرجع الى عدم قدرة الجهاز الانتاجى على تقديم ما يشبع الطلب الكلى (استهلاك + استثمار ، العام + الخاص) أى عدم وجود العرض الكافى لتلبية الطلب المقدم . وهذا يرجع الى عاملين : زيادة الطلب وفشل الجهاز الانتاجى فى زيادة انتاجيته أو أحدهما .

(أ) فائض الطلب :

يستخدم فائض الطلب فى قياس التضخم أحيانا ، وهو اما يمثل الفرق بين الناتج المحلى بالأسعار الثابتة والانفاق القومى بالأسعار الجارية ، واما الفرق السابق مطروحا منه العمليات الجارية . وفى مصر ، عندما زاد الناتج المحلى فى الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٧ بنحو ٥٧٫٦ ٪ زاد الانفاق القومى أو زاد ضغط الطلب بنحو ١٥٥ ٪ أى بمقدار يقترب من الثلاثة أمثال ، وفائض الطلب هذا لا يحدث الا بزيادة الضغط على الطلب مع قلة المعروض ، حيث تشير الاحصاءات الى زيادة الانفاق على المشروعات الخدمية والاستهلاكية فى مقابل تناقص الانفاق على المشروعات الانتاجية .

ويرى **عدنان عباس** أن التضخم النقدى هو المسئول الأول فى التضخم الاقتصادى فى أى دولة ، وأن هذا التضخم النقدى يحدث عندما يزداد معدل الأسعار الوطنى ، كما أن هذا التضخم النقدى الذى يحدث فى أى دولة راجع الى مركز أو اتجاه التضخم النقدى العالمى الذى يرجع بدوره الى التضخم النقدى فى احدى الدول الأكثر تأثيرا فى الاقتصاد العالمى .

وعلى هذا فان حدوث تضخم نقدى فى دولة ما ذات نفوذ اقتصادى عالمى يؤدى الى حدوث حركة تضخم فى كافة دول العالم ، خاصة اذا كانت عملة هذا البلد هى عملة البلد الأصلى المتضخمة (٣٠ ـ ١٥٩ ـ ١٩٧٥) وهذه هى فكرة التضخم المستورد كما يسميه رجال الاقتصاد .

(ب) القصور التنظيمى :

ويقصد به فشل النظام الانتاجى عن تلبية الطلب بمزيد من الانتاج ، وفى هذه الحالة نجد أن هناك بطالة ظاهرة وضعف فى الانتاجية . ولا يقصد بذلك زيادة كمية الانتاج فقط ، بل وزيادة الكفاءة الانتاجية وتقليل الكلفة وهى شكل من أشكال التضخم أيضا . وتشير الاحصاءات الى تضاعف العمالة العاطلة فى الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٢ لتصبح ٨ر٨٪ فى المجال الصناعى ، ولا يخفى دور العاطلين فى تقليل المعروض ورفع الأسعار .

وتضيف الدراسات الاقتصادية عاملا ثالثا للتضخم الاقتصادى فى مصر يتمثل فى الانفتاح الاقتصادى ، ويسمى أحيانا بالانكشاف الاقتصادى ، الذى أصدرت قوانينه فى مصر عام ١٩٧٤ .

ويرجع هذا العامل الى اعتماد مصر فى اقتصادياتها على الاستيراد والتصدير ، وبالتالى تزداد تبعيتها للدولة الكبرى ، فتضعف القدرة على التخلص من الركود الاقتصادى . وتوضح دراسة خليل حماد وزكية مشعل

ان معدلات الانتاج الاقتصادى فى مصر تزايدت من ٥ر١١ عام ١٩٧٠ الى ٥ر٣١ عام ١٩٣٥ م الى ٢ر٢٠ عام ١٩٨٠ ، وهى معدلات تزايد أكبر من نظيراتها فى بعض الدول العربية وكثير من الدول المتقدمة (٣١ ، ١٧٠ ـ ١٨٥) • ويشير هذا الى اعتبار الانخساح الاقتصادى عاملا فى التضخم فى مصر الذى بدأ يتفاقم مع قيام هذه القوانين فى منتصف السبعينات •

ويعلق رمزى زكى حول مختلف النظريات المفسرة للتضخم الاقتصادى (٤١ ، ٤٧ ـ ٩٤) كما يلى :

١ ـ ترى النظرية النقدية الكلاسيكية أن التغير فى الأسعار يرجع الى التغير فى كمية النقود ، فى حين أن هذا ليس السبب الوحيد ، فقد ترتفع الأسعار لأسباب أخرى • فهذه النظرية تركز فى تفسير التضخم على العوامل النقدية وتفترض حالة توظف كامل للموارد البشرية والمادية وهى ترى أن المدخرات الفردية تتجه الى الانفاق • وعموما لا تفسر هذه النظرية التضخم بقدر اهتمامها بالجانب النقدى لقضية التضخم متعددة الجوانب •

٢ ـ يرى اللورد كينز أن التضخم يحدث نتيجة لزيادة الطلب فى حين أن الدول الفقيرة تتميز بانتاج قليل • فالمشكلة هنا تكون فى العرض لا فى الطلب ، الا أن تفسير "كينز" يفيد فى الاشارة الى دور العلاقة بين العرض والطلب فى تفسير التضخم وعلاجه •

٣ ـ تفسر المدرسة السويدية التضخم الاقتصادى بطريقة نفسية ، فهى ترى أن توقعات المنتجين للدخل قبل زيادة الأسعار وبعدها تفسر التضخم ، حيث يقل الاستثمار ويزداد الدخل عن المتوقع • وواضح أن هذه النظرية لا تفسر التضخم فى الدول الفقيرة ، اذ أنها تفترض اقتصادا متقدما •

٤ ـ ومع السبعينات ظهرت نظرية النقود الجديدة التى تزعمها فريدمان ، والتى ترى أن التضخم يرجع الى نمو النقود بسرعة أكبر من نمو الانتاج • وهذا المفهوم غير سليم بالنسبة للدول الفقيرة ، حيث تقل سيولة المال ، ويفضل الأفراد السلع بناء على الأسعار •

٥ ـ وقد حاول بعض علماء الاقتصاد فى الدول المتقدمة تفسير التضخم على أنه يرجع الى الافراط فى اصدار النقد (النقديين) لتمويل المشروعات ، بما أدى الى زيادة الطلب بمعدل أسرع من زيادة العرض المتاح من السلع ، وحاول البعض الآخر وعلى رأسهم هالتز شولتز تفسير التضخم على أنه اختلال فى الهياكل (الهيكليين) الناتج عن زيادة الطلب لأسباب تتعلق بزيادة الاستهلاك عن المعروض • ويرون أن الخلل فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى يسبب التضخم • وعلى هذا يعتبر النقديون والهيكليون على طرفى النقيض فى تفسير التضخم وعلاجه • على أن النظرية الهيكلية هى المفضلة حاليا فى تفسير التضخم مع عدم التقليل من أهمية النظريات الأخرى •

٧- المضامين التربوية للتضخم الاقتصادى :

وفى الوقت الذى فيه يُعد التضخم الاقتصادى عرضا لاقتصاد مشكل ، فهو أيضا سبب فى آثار اقتصادية واجتماعية وتربوية عديدة .

فمن آثاره الاقتصادية نلحظ التأخر الاقتصادى وصعوبة تنفيذ الخطط الاقتصادية وارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى دخل الفرد ، ومن آثاره الاجتماعية انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية بما فيها من مستوى الخدمات الاجتماعية المتاحة سواء فى المجال الصحى أو السكانى أو الثقافى . وفى السطور التالية يلقى الباحث الضوء على بعض الآثار التربوية للتضخم الاقتصادى .

معلوم أن قلة الامكانات المادية المتاحة لبرامج التنمية التربوية من أبرز مشكلات الدول النامية ومنها مصر ، الأمر الذى يجعل هذه الدول تتراجع عن برامج التنمية التربوية بها اما نتيجة لما بها من تضخم اقتصادى أو لقصور الامكانات المادية اللازمة لأسباب ترجع لظروف تضخمية أيضا .

ويذكر رسل أن الأموال التى تخصص للتعليم تختلف من وقت لآخر حسب الظروف الاقتصادية التى يعيشها المجتمع ، كما أن أهداف التربية تتأثر أيضا بهذه الظروف (٣٢ ـ ١٢١) .

وللتعرف على تأثير التضخم الاقتصادى على تنفيذ البرامج التربوية وتخطيطها يتجه الباحث الى دراسة معدلات النمو فى التمويل التعليمى على المستوى العالمى والمحلى خلال السبعينات .

(أ) التربية والتضخم على المستوى العالمى :

يلاحظ المستطلع لاحصاءات اليونسكو عن الانفاق العالمى على التعليم أن الانفاق العام على التعليم قد تضاعف فى العالم ٣ر١٧ مرة فى الفترة

٦٠ ـ ١٩٧٦ مع معايرة سعر العملة (٣٣ ـ ٥٩) ٠ وبربط هذا المعدل بالناتج القومى يتضح أن معدل التمويل التعليمى يزداد الى ٧ر٣ من الناتج القومى عام ١٩٦٠ ثم الى ٧ر٥ عام ١٩٧٦ ، مما يشير الى وضع التعليم ضمن الأولويات الهامة فى العالم خلال هذه الفترة حيث تتضاعف معدلات الانفاق سنويا تقريبا خلال هذه الفترة ، وهذا جهد كبير للنهوض بالتعليم من ناحية وللتغلب على فروق الأسعار وآثار التضخم من ناحية أخرى ٠

ويبدو أن التعليم فى الدول المنتجة للبترول يتمتع بانفاق أكبر نظرا لزيادة السيولة المالية ، ولاتجاه هذه الدول الى زيادة بند الاستهلاك والخدمات الاجتماعية وهذا عَرَض للتضخم الاقتصادى ٠

ويرى البعض أن سرعة النمو فى الاعتمادات المالية للتعليم تشير الى انجازات تربوية كبيرة ، ولكن العكس ممكن الحصول فى بلدان الاقتصاد المتضخم ، حيث لا تمثل المرونة التمويلية أكثر من أعباء مالية على جهاز الصرف فى هذه الدول دون تحقيق التنمية التربوية المرغوبة بسبب زيادة الأسعار أو التضخم الاقتصادى ٠

والدليل على ذلك من نفس الاحصاءات ، حيث لم يتحقق التقدم التربوى المنشود من ٥٤ دولة استمرت فى زيادة انفاقها على التعليم سنويا الا فى خمس منها فقط فى صورة تزايد معدلات الالتحاق وليس فى صورة تحسن فى الخدمات التربوية المتاحة ٠

وخلاصة القول أنه برغم أن الانفاق العام على التعليم فى العالم أعلى من المتوسط فلازال معدل الالتحاق بالمدارس منخفضا كما أن مستويات التعليم كثيرا ما تكون غير ملائمة (٣٣ ـ ٦٤) ٠ وهذا يشير الى مدى خطورة تأثر نظام التربية والتعليم فى العالم بالتضخم الاقتصادى وارتفاع الأسعار ٠

ويرى فيليب كومبز أن المأساة المؤلمة التى فرضها التضخم على التعليم فى الدول النامية والمتقدمة ترتبط أكثر برواتب وأجور المعلمين وسائر العاملين بالتعليم البند الذى يمثل قرابة ٩٠ ٪ من اجمالى ميزانية التربية والتعليم ، حيث يكون من الصعب الاستجابة للتضخم عن طريق زيادة رواتب المعلمين ، الأمر الذى يشكل عبئا على ميزانية التربية والتعليم ، مما يؤدى الى انخفاض الدخل الحقيقى للمعلمين فيكون ذلك سببا فى ترك المهنة وانخفاض معنوياتهم من ناحية وفى انخفاض مستوى الخدمات التعليمية كما ونوعا من ناحية أخرى (٣٤ ـ ١٨٨) .

(ب) **التربية والتضخم فى مصر :**

تشير البيانات الأحصائية المنشورة عن تمويل التعليم فى مصر الى استمرار تزايد الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم فى مصر . ويوضح الجدول التالى نمو ميزانية التربية والتعليم فى الدولة بالألف جنيه خلال الربع قرن ٥٥ ـ ١٩٨٧ .

جدول (٢)

نمو ميزانية التربية والتعليم بالألف جنيه (٣٥ـ ٩)

السنة	الميزانية	النسبة من موازنة الدولة
١٩٥٥/٥٤	٢٨ر٧٣١	١٢ر٣٥ ٪
١٩٦٠/٥٩	٤١٤ر٢٣	١٥ر٤ ٪
١٩٦٥/٦٤	٦٨٠ر٩٥٣	١٢ر٨ ٪
١٩٧٠/٦٩	١٠٤ر٠٧٩	١١ر٥ ٪
١٩٧٦/٧٥	١٢٦ر٥٧٨	١٥ ٪
١٩٨١/٨٠	٣٨٧ر٩٩٢	١١ر٦ ٪
١٩٨٦/٨٥	٤٩٦ر٨٦٩	١٣ر٦ ٪
١٩٨٧/٨٦	٥١١ر٧٤٣	١٢ر٩٤ ٪

يتضح من الجدول السابق استمرار تزايد الاعتمادات المالية المخصصة للتربية والتعليم فى مصر خلال الفترة ٥٠ ـ ١٩٨٠ ، وبرغم هذا فلم تتمكن الخطط التعليمية المعتمدة من تحقيق الأهداف المنشودة فى النمو التعليمى لأسباب كثيرة منها الاحتياج الى تمويل أكثر وفشل الدراسات الاقتصادية السابقة لبناء الخطط التعليمية فى وضع تقديرات صحيحة عن تغير الأسعار أو التضخم فى سنوات الخطة .

وبعبارة أخرى ، أدى التضخم الاقتصادى الذى سار فى الدولة (٤١، ٦٠٨٢) بمعدلات غير معروفة وغير مدروسة الى فشل كثير من الخطط التربوية ، الأمر الذى أدى الى تفاقم المشكلات التربوية ووعورة حلها .

كما يلاحظ من الجدول وجود قفزات فى بعض السنوات وتضاؤل فى سنوات أخرى ، برغم أن غالبية الفترة يقل فيها معدل الانفاق عن ١٤ ـ ١٧ ٪ من موازنة الدولة وهذه هى النسبة التى حددتها اليونسكو لنصيب التعليم من موازنة الدولة .

وخلاصة القول ، أن التعليم لابد أن يكون لكل البشر ، الا أن وجود حدود مالية بسبب مشكلة اقتصادية ، أمر يخرجه عن دائرة العرض ويجعله مطلبا ملحا لكافة أفراد المجتمع ، أما عن مستواه فيذكر بولا أن تدهور مستوى الخدمات التعليمية يرجع فى غالب الأمر الى ارتفاع الكلفة التعليمية وعجز الامكانات المتاحة عن تلبية الطلب المتزايد لتحسين هذه الفرص التعليمية (٣٦ ـ ٤٣) . ولما كان ارتفاع الكلفة مظهرا تضخميا ، فانه تتضح العلاقة بين التضخم وتدهور الخدمات التعليمية .

ومن خلال العرض السابق للعلاقة التأثيرية بين التربية والتضخم الاقتصادى يفرد الباحث السطور التالية لتحديد أهم ملامح هذه العلاقة :

١ ـ برغم الاهتمام بالصناعة فى مصر منذ الستينات ، الا أن معظم الصناعات التى قامت لم تحقق سوى صناعات استهلاكية تلبى الطلب اليومى للأفراد . وقد أدى ذلك الى خلق فرص عمالة بسيطة وكثيرة ، حيث ازداد عدد العمال فى قطاع الصناعة من ٣٦٣ ألف عامل عام ١٩٦٣، الى ٩٠٦ ألف عامل عام ١٩٧٠ (٣٧ ـ ١١٣) . مما أدى بدوره الى تقليل فرص العمالة المعقدة واتجاه غالبية العمال الى الأعمال البسيطة وعدم حرصهم على نيل قسط مناسب من التعليم ، حيث لم يعد التعليم مؤشرا لزيادة الدخل وتفشت فى نفس الوقت قيم الكسب السريع وعلم قليل يكسب كثير .

٢ ـ أدى اهتمام الناس بزيادة أموالهم الى التخلى عن أراضيهم الزراعية وضعف قيم الانتماء للوطن والأرض .

٣ ـ أدت الضغوط التضخمية الى ظهور مهن جديدة فى المجتمع لم تستوعبها التربية فى نظمها ومناهجها ، فكانت تلك الضربة القاضية للتعليم فى تلك الحقبة .

٤ ـ أدت الحالة الاقتصادية التى يميزها كسب كثير وعلم قليل الى ظهور بعض القيم البالية التى تقتل الابتكار والميل للابداع لدى الأبناء والتى تقضى على أية طريقة علمية فى التفكير .

٥ ـ مع هذه التغيرات الاقتصادية لم تنل مناهج التربية الفنية والدينية النصيب العادل بين بقية المناهج الدراسية فى المدارس مما أدى الى الخلل فى تكوين المواطن المناسب للعصر والقادر على استيعاب تغيراته المتلاحقة .

٦ ـ ضعف الميل للادخار والاستثمار والاعتدال فى الاستهلاك والانجاب .

٧ ــ ضعف الارتباط بين المنزل والمدرسة وسوق العمل ٠

٨ ــ دخول قيم وعادات أجنبية خلال عمليات الاستيراد والتصدير والانفتاح على الشرق والغرب ، الأمر الذى يهدد بضياع الهوية العربية والاسلامية للتربية المصرية ، هذا بخلاف ضياع قيم اجتماعية نبيلة كالعدالة والتكامل الاجتماعى والحرية والمساواة والشورى (٣٨ ــ ٢٥) ٠

وعلى ذلك ٠٠ كان للتضخم الاقتصادى تأثيرات سلبية فى قيم الأفراد واتجاهاتهم وثقافاتهم وطريقة تفكيرهم ووسائل حياتهم ، كما أثر فى عمل المؤسسات الاجتماعية القائمة فى المجتمع ومنها المدارس ودور الخدمة الاجتماعية فى مجالات مختلفة كالصحة والاسكان والاعلام والثقافة ، فكان أن ارتفعت الكلفة التعليمية وندرت الامكانات المادية ، وعلى هذا يجب أن تحتل الأهداف الاقتصادية مكانتها بين أهداف التربية ، كما يجب أن تحتل معايير السلوك الاقتصادى مكانة ضمن معايير التربية ٠

" الدراسة الميدانيـة "

يخلص الباحث فى هذا الجزء الى وضع استراتيجية تربوية للبلدان النامية التى تعانى من التضخم الاقتصادى لتمكينها من مواجهة هذه المشكلـة الخطيرة والتغلب على آثارها ، وذلك من خلال دراسة ميدانية يعرض لهـا فيما يلى :

(أ) أهداف الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الميدانية الاجابة عن السؤالين التاليين :

١ ـ ما مدى وعى معلمى التعليم العام بمشكلة التضخم الاقتصادى وأبعادها التربوية ؟ وهل تختلف درجة الوعى باختلاف التخصص الأكاديمـى للمعلم ؟

٢ ـ كيف يمكن للتربية الاقتصادية أن تواجه التضخم الاقتصادى فى المجتمع من وجهة نظر معلمى التعليم العام بمحافظة سوهاج . ؟

(ب) أداتا الدراسة الميدانية :

ولتحقيق الهدف من الدراسة الميدانية قام الباحث باعداد أداتيـن هما :

١ ـ مقياس الوعى بمشكلة التضخم الاقتصادى لدى معلمى التعليم العـام بمحافظة سوهاج .

٢ ـ استبيان حول دور التربية الاقتصادية فى مواجهة مشكلة التضخـم الاقتصادى من وجهة نظر معلمى التعليم العام بمحافظة سوهاج ؟

(جـ) بناء أداتى الدراسة الميدانية :

أولا ـ بناء مقياس الوعى :

يقيس هذا المقياس حجم الوعى بمشكلة التضخم الاقتصادى لدى عينـة

البحث من حيث : مفهوم المشكلة ـ أسباب المشكلة ـ أهم آثارها التربوية •

وقد تنوعت عبارات المقياس بين الاختيار من متعدد وتكملة العبارات وعبارات الصواب والخطأ بما يمكن المفحوص من اعطاء الاجابة الصحيحة بفهم وادراك وبما لا يدع لديه مجالا للشك أو التردد •

صدق وثبات المقياس :

استخدم الباحث ـ فى التأكد من صدق المقياس ـ طريقة صدق المضمون أو المحتوى ، حيث قام بتكوين فكرة عن النقاط الواجب أن يتضمنها المقياس ثم مقارنتها بعبارات المقياس لمعرفة ما اذا كانت تغطى كل هذه النقاط أو تمثلها تمثيلا صحيحا (٣٩ ـ ٧٣) • ولقد تأكد الباحث من ذلك وتبين أن العبارات تقيس الوعى بمشكلة التضخم الاقتصادى من حيث مفهوم المشكلة وأسبابها وحجمها وأهم آثارها التربوية •

كما استخدم الباحث آراء مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكليتى التجارة بسوهاج وأسيوط وخبراء الاقتصاد بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة فى الحكم على مدى ملاءمة بنود المقياس فى قياس وعى المعلمين بمشكلة التضخم الاقتصادى وأخطاره التربوية حتى أمكن توجيه المقياس لما وضع من أجله •

وللتأكد من ثبات المقياس ، استخدم الباحث معادلة كودر ـ ريتشاردسن وهى (٤٠ـ٣٢٥)

$$ر = \frac{ن\,ع^{2} - م\,(ن - م)}{ع^{2}\,(ن - ١)}$$

حيث : ر = معامل الثبات

، ن = عدد أسئلة المقياس

، $ع^{2}$ = تباين درجات العينة

، م = المتوسط الحسابي لدرجات العينة .

فهذه المعادلة تحتاج تطبيق المقياس مرة واحدة وهذا يلائم ظروف تطبيق أدوات البحث في فترة الأجازة الصيفية للمدارس ، وقد بلغ معامل الثبات بهذه الطريقة (وهي أقل قيمة لمعامل الثبات) ٧٥ر٠ مما يشير الى ثبات مناسب للمقياس .

تصحيح المقياس :

تم تصحيح اجابات أفراد العينة على المقياس باعطاء درجة واحدة لكل بند ، وقد بلغ اجمالي الدرجات على المقياس عشرون درجة ، حيث كان الباحث يجمع لكل فرد من العينة جملة البنود الصحيحة لتمثل درجة الفرد على المقياس .

وقد استخدم الباحث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في تفسير درجات العينة على مقياس الوعي للتوصل الى مدى اختلاف استجاباتهم حسب التخصص الأكاديمي .

ثانيا — بناء الاستبيان :

استهدف هذا الاستبيان التعرف على أهم ملامح الدور الذي يجب أن تقوم به التربية في مواجهة مشكلة التضخم الاقتصادي في مصر من وجهة نظر عينة من معلمي التعليم العام بمحافظة سوهاج .

وقد استعان الباحث في بناء هذا الاستبيان وتحديد محاوره بآراء رجال الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي وبعض أعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية والتجارة بسوهاج وأسيوط ، كما استعان الباحث بنتائج دراسة استطلاعية في صورة استطلاع مفتوح طبق على بعض معلمي المدارس الاعدادية والثانوية الطلاب بالدبلوم الخاص والعام بكلية التربية بسوهاج ، حتى تم وضع عبارات الاستبيان موزعة على المحاور التالية :

١ ــ التربية واعداد القوى العاملة	١٣ عبارة ٠
٢ ــ التربية وزيادة الانتاج	١٤ عبارة ٠
٣ ــ التربية وترشيد الاستهلاك	١٤ عبارة ٠
٤ ــ التربية وارتفاع الأسعار	٩ عبارات ٠
٥ ــ التربية وزيادة السيولة النقدية	١٠ عبارات ٠
٦ ــ التربية والوعى بالتضخم الاقتصادى	٦ عبارات ٠

وبذلك بلغ اجمالى عدد عبارات الاستبيان ست وستين عبارة ٠

وقد طبق الاستبيان فى نفس فترة تطبيق مقياس الوعى السابق الحديث عنه وأجريت عليه نفس خطوات حساب الصدق والثبات ، حيث ثبت أنه يقيس ما وضع من أجله ، وأنه يتمتع بمستوى ثبات مرتفع (٨٢ر٠) ٠

تصحيح الاستبيان والمعالجة الأحصائية :

وتم تصحيح الاستبيان باعتبار الاجابة فى خانة هامة (٣) والاجابة فى خانة غيرهامة (١) والخانة الوسطى (٢) ٠ وباجراء المعالجة الأحصائية المناسبة ، بايجاد حدود الثقة لكل عبارة ونسبة متوسط الاستجابة وذلك من المعادلة : (٤٠ ــ ٤٣) ٠

حدود الثقة = نسبة متوسط درجة أهمية العبارة ± $\frac{أ \times ب}{ن}$ × ٩٦ر١

حيث : أ = نسبة متوسط درجة أهمية العبارة = ٦٧ر٠

، ب = ١ ــ أ = ٣٣ر٠

، ن = عدد أفراد العينة

توصل الباحث الى أن العبارة التى تحصل على درجة أهمية أكبر من

٨٦ر٠ تشير الى دور هام للتربية فى مواجهة التضخم الاقتصادى ٠ وان العبارة التى تحصل على درجة أهمية أقل من ٦٢ر٠ تشير الى درجة أهمية متدنية ، بمعنى رفض العبارة من وجهة نظر العينة ، والعبارة التى تحصل على درجة أهمية بين ٨٦ر ، ٦٢ر٠ فلا تعبر عن رأى صريح للعينة حول ماجاء بهذه العبارة ٠

عينة البحث :

اختار الباحث عينة عشوائية من بين معلمي المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية بمحافظة سوهاج ، وقد كان ذلك يسيرا للباحث نظرا لمناسبة فترة تصحيح الشهادات العامة بمحافظة سوهاج مع فترة تطبيق البحث • وقد تكونت العينة من (٣٠٠) معلم ومعلمة بواقع مائة فرد من كل مرحلة دراسية •

ويوضح الجدول التالي توزيع العينة حسب التخصص الدراسي •

جدول (٣)

توزيع أفراد العينة على التخصصات المختلفة

التخصص	العدد	النسبة
تخصصات أدبية	١٣٠	٤٣٫٣٣ ٪
تخصصات علمية	١٧٠	٥٦٫٦٦ ٪
الجملة	٣٠٠	١٠٠٪

حيث تتضمن التخصصات الأدبية : تخصصات اللغة العربية واللغة الانجليزية واللغة الفرنسية والتاريخ والجغرافيا والفلسفة والمنطق وعلم النفس ، كما تتضمن التخصصات العلمية تخصصات : الطبيعة والتاريخ الطبيعي والكيمياء والرياضيات •

تحليل نتائج الدراسة الميدانية :

أولا ـ نتائج تطبيق مقياس الوعي بالتضخم الاقتصادي :

يجيب تطبيق هذا المقياس على العينة الكلية على السؤال الخامس وهو :

* ما مدى وعى معلمى التعليم العام بمحافظة سوهاج بمشكلة التضخم الاقتصادى وأبعادها التربوية ؟ وهل تختلف درجة هذا الوعى تبعا لاختلاف تخصصاتهم ومستوى المرحلة الدراسية التى يعملون بها ؟

وللاجابة عن هذا السؤال ٠ يعرض الباحث التحليل التالى :

جدول (٤)

متوسط درجات العينة حسب تخصصاتهم فى مقياس الوعى بمشكلة التضخم الاقتصادى

	مفهوم المشكلة	أسباب المشكلة	الآثار التربوية للمشكلة	جملة الدرجات	نسبة مئوية
أدبى	٤ر٣٢	٣ر٩٦	٥ر٢٠	١٣ر٤٨	٦٧ر٤٠
علمى	٢ر٥٧	٢ر٤٢	٥ر٣٦	١٠ر٣٥	٥١ر٧٥
جملة العينة/متوسط	٣ر٤٥	٢ر٧٤	٥ر٢٨	١١ر٤٧	٥٧ر٣٥
النهاية العظمى لدرجات المحور	٧	٦	٧	٢٠	١٠٠٪
نسبة مئوية /متوسط	٤٩ر٢٩٪	٤٥ر٦٧٪	٧٥ر٤٣٪	٥٧ر٣٥٪	

يشير الجدول السابق الى متوسط درجات المعلمين عينة البحث فى مقياس الوعى بمشكلة التضخم الاقتصادى ٠ ويتضح مدى انخفاض درجة الوعى بالمشكلة لدى عموم العينة باعتبارها من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تعيشها مصر بعد المشكلة السكانية ومشكلة الأمية ٥ وان كانت تمتد جذورها الى هاتين المشكلتين أيضا ٠

ويشير الجدول الى أن معلمى اللغات والمواد الاجتماعية والمواد

الفلسفية يقعون فى مقدمة المقياس ، حيث أحرزوا ١٣٫٤٨ درجة بنسبة ٦٧٫٤٪ وهى درجة منخفضة الى حد ما ، لكنهم يتفوقون بها على أقرانهم معلمى المواد العلمية .

وقد يرجع السبب فى ذلك الى قلة وعيهم بمفهوم المشكلة وأسبابها حيث مثل البند المتعلق بأداة قياس حجم المشكلة العقبة الكئود أمام جميع أفراد العينة ، كما يرجع التحسن النسبى فى درجات هذه المجموعة الى احراز معلمى الجغرافيا والاقتصاد درجات عالية باعتبار اعداد هم الأكاديمى الذى يخدم هذا الجانب .

أما معلمو المقررات العلمية فقد أحرزوا مستوى متأخرا فى المقياس (١١٫٤٧ درجة بنسبة ٥٧٫٣٥٪) وقد يرجع ذلك الى قلة وعيهم بمفهوم وأسباب المشكلة ، فى حين أن درجاتهم فى الجزء الخاص بالمضمون التربوى للمشكلة قد فاقت أقرانهم ، وقد يرجع ذلك الى ضعف الاعداد الثقافى فى المجال الاقتصادى فى دور اعداد المعلمين فى مصر .

جدول (٥)

متوسط درجات أفراد العينة حسب مستوى المرحلة الدراسية فى مقياس الوعى بمشكلة التضخم الاقتصادى

	مفهوم المشكلة	أسباب المشكلة	الآثار التربوية للمشكلة	جملة الدرجات	نسبة مئوية
ابتدائى	٢٫٢٥	١٫١٢	٤٫٦٧	٨٫٠٤	٤٠٫٢٠
اعدادى	٢٫٩٦	٤٫٢١	٥٫٧٢	١٢٫٨٩	٦٤٫٤٥
ثانوى	٥٫٨٤	٢٫٨٩	٥٫٤٥	١٣٫٤٨	٦٧٫٤٠
جملة العينة	٣٫٤٥	٢٫٧٤	٥٫٢٨	١١٫٤٧	٥٧٫٣٥

يوضح الجدول السابق توزيع متوسطات درجات العينة حسب مستوى المدرسة التي يعملون بها ، حيث يقع معلمو المدرسة الابتدائية في ذيل المقياس بمتوسط ٤٠ر٨ درجة بنسبة ٢ر٤٠٪ والسبب في ذلك قد يرجع الى تخلف نظم وبرامج اعداد معلم المدرسة الابتدائية في مصر ٠ وبالنسبة لمعلمي المدرسة الاعدادية والثانوية ، فالأمر أفضل حيث يسبق معلمو المدرسة الثانوية أقرانهم بالمدرسة الاعدادية لأسباب تتعلق بمستوى القراءات الخارجية والاعداد المهني والثقافي السابق ٠

ثانيا — نتائج تطبيق استبيان علاج مشكلة التضخم الاقتصادى :

يستعرض الباحث نتائج تطبيق الاستبيان للاجابة عن السؤال الأخير وهو:

* ما الدور الذى يمكن أن تقوم به التربية الاقتصادية في مواجهة مشكلة التضخم الاقتصادى في مصر من وجهة نظر معلمي التعليم العام بمحافظة سوهاج ؟

وتتم الاجابة عن هذا السؤال من خلال المحاور الستة التالية :

١— التربية واعداد القوى العاملة :

مثل هذا المحور ١٣ عبارة من الاستبيان ٠ نعرض فيما يلي نسبة متوسط استجابة أفراد العينة حول عبارات هذا المحور :

جدول (٦)

نسبة متوسط استجابة أفراد العينة حول علاقة التربية باعداد القوى العاملة

رقم	العبارة	نسبة متوسط الاستجابة
١	التقليل من العمالة المكتبية .	٩٢ر٠
٢	التقليل من العمالة نصف الماهرة .	٨٩ر٠
٨	اعداد الخريجين لفرص العمل داخل الوطن وخارجه .	٨٦ر٠
٩	تيسير فرص استغلال أوقات فراغ الطلاب فى التدريب على المهن المناسبة لمساعدتهم على كسب الوقت والرزق .	٨٧ر٠
١٠	اعداد مزيد من القوى العاملة لتلبية احتياجات الدول العربية من العمالة المدربة .	٨٦ر٠
١١	دراسة هيكل العمالة المصرى وترجمة متطلباته الى مقررات دراسية .	٩٠ر٠
١٢	الاقتصار فى قبول التلاميذ على الأعداد التى تلبى احتياجات التنمية فقط .	٨٧ر٠
٣	اعداد مزيد من القوى العاملة بالتخصصات التى يتطلبها المجتمع .	٧٥ر٠
٤	اعداد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يمكنهم دفع العمال لزيادة الانتاج .	٦٥ر٠
٧	اعادة تأهيل القوى البشرية العاطلة للمهن المطلوبة حاليا وفى المستقبل .	٧٥ر٠
١٣	تأهيل القوى البشرية الحديثة بأحدث النظم والنظريات العلمية فى العالم .	٧٨ر٠
٥	اعداد الأخصائيين النفسيين الذين يمكنهم دفع العمال لزيادة الانتاج .	٦٠ر٠
٦	اكتشاف واستغلال الميول الابتكارية لدى المتعلمين لحل مشكلات البيئة المحلية .	٥٧ر٠

يشير الجدول السابق الى آراء معلمى التعليم العام بمحافظة سوهاج حول دور التربية فى مجال اعداد القوى البشرية ، حيث يتضح الاتجاه المتزايد نحو ضرورة اعادة النظر فى هيكل العمالة فى الدولة والتخفيف من البطالة التى تعرقل جهود التنمية وتثبت أقدام التضخم الاقتصادى فى الدولة . ويتم ذلك عن طريق التقليل من منابع البطالة مثل العمالة المكتبية والعمالة نصف الماهرة (٩٢ر٠ ــ ٨٩ر٠) حيث توضح احصاءات وزارة القوى العاملة أن نسبة البطالة قد بلغت فى مصر عام ١٩٨٦ (١٦٪) من العمالة الحالية وهى نسبة عالية وهى عمالة مكتبية فى أغلبها .

ويرتبط بهذه النقطة ، ضرورة أن يتم القبول بدور اعداد القوى العاملة بناء على دراسة دقيقة لسوق العمل ومتطلباته من القوى البشرية كما وكيفا (٩ر٠) مع ضرورة تقليل القبول حتى يمكن تقليل نسبة البطالة فى الدولة (٨٧ر٠)

ويؤكد أفراد العينة على بعد جديد قد يخفف من مشكلات العمالة فى مصر وهو توجيه النظام التعليمى الى اعداد العمالة لشغل فرص العمل خارج الوطن وداخله (٨٦ر٠) ومن ناحية أخرى ، تشير الى ضرورة استغلال أوقات فراغ الطلاب فى اكسابهم مهنة جديدة لحل مشكلات البيئة المحلية وكسب الوقت والرزق (٨٧ر٠) .

ولا يرى أفراد العينة أهمية فى دور التربية المتمثل فى اعداد الأخصائيين النفسيين واكتشاف الميول الابتكارية لدى المتعلمين (٦ر٠ ، ٥٧ر٠) على الترتيب ، فى التغلب على آثار التضخم الاقتصادى .

بينما تظل بعض النقاط فى مجال عدم التأكد لدى أفراد العينة مثل اعداد مزيد من الخريجين (٧٥ر٠) واعادة تأهيل القوى البشرية العاطلة (٧٥ر٠) وقد يرجع ذلك الى عدم فهم العينة لهذه الأدوار مع أهميتها .

٢ – دور التربية فى زيادة الانتاج :

مثل هذا المحور ١٤ عبارة من الاستبيان ، نعرض فيما يلى آراء أفراد العينة حول كل منها :

جدول (٧)

نسبة متوسط الاستجابة لأفراد العينة حول دور التربية في زيادة الانتاج

رقم	العبارة	نسبة متوسط الاستجابة
١	خلق الحافز لدى المتعلمين لاستغلال كل ما تحمله الطبيعة	٨٨ر٠
٣	تربية المتعلمين على رفض القيم الاجتماعية البالية مثل التواكل والتعصب والسلبية .	٨٦ر٠
٦	اعلاء قيمة احترام العمل اليدوى .	٨٩ر٠
٧	تربية المتعلمين على حب العمل وتحمل المسئولية والتعاون فى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .	٨٧ر٠
٩	اهتمام القطاع التعليمى بالصناعات الاستثمارية الكبرى .	٩٠ر٠
١٠	اهتمام القطاع التعليمى بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالقمح .	٩٠ر٠
١١	اهتمام القطاع التعليمي بالصناعات الاستهلاكية اليومية .	٩٠ر٠
١٢	تدعيم قيم الارتباط بالأرض لتخفيف الهجرة من الريف .	٨٦ر٠
٢	تنشئة المتعلمين على حب العمل الجماعى .	٧٧ر٠
٤	الاهتمام بمقررات التربية الفنية والأشغال اليدوية التى تهتم بتنمية المهارات اليدوية للتلاميذ .	٧٥ر٠
٥	غرس مبادئ العدالة الاجتماعية والشورى والحرية فى نفوس المتعلمين .	٦٢ر٠
١٣	توجيه الأجيال الى استثمار أموالهم فى المشروعات العامة والخاصة .	٧٦ر٠
٨	تربية المتعلمين على المواطنة الصالحة والقيم الانسانية الرفيعة .	٥٢ر٠
١٤	تشجيع الناشئة على استخدام المنتج المحلى وتقديره .	٤٢ر٠

يشير هذا المحور الى بعض المتغيرات الهامة التي يمكن أن تفيد فيهـــا التربية في حل مشكلة التضخم الاقتصادى بزيادة الانتاج • المتغير الأول اعلاء قيمة العمل والبعد عن الكسل والتواكل والتعصب (٨٧ر٠ ـ ٨٩ر٠) ، والمتغير الثاني التغلب على القيم الاجتماعية البالية المعطلة للانتاج (٨٦ر٠) والمتغير الثالث توجيه الشباب لاستغلال كل ما تحمله الطبيعة (٨٨ر٠) ، والمتغير الرابع هو الاسهام المباشر والمتمثل في توجيه النظام التعليمي الـــى الاهتمام بالصناعات الثقيلة بدلا من الصناعات الخفيفة والصناعات الاستثمارية • بدلا من الصناعات الاستهلاكية (٩ر٠ ـ ٩ر٠ والمتغير الخامس والأخـــير يتمثل في توجيه الأجيال الى الاعتزاز بالريف والأرض (٨٦ر٠) •

فهذه الاسهامات الخمس من التربية في مجال زيادة الانتاج تكتســـب أهميتها ووجودها مـــع التضخم الاقتصادى ، حيث يزداد البعد عـــن العمل والانتاج ويقل الاتجاه نحو الأرض والمحافظة عليها ، كما تفضـــل الحكومات ـ والأفراد أيضا ـ الصناعات الاستهلاكية عن الصناعات الثقيلـــة والاستثمارية • ويعزز كل ذلك الجانب الاجتماعي بانتشار كثير من القـــيم الاجتماعية المعطلة للانتاج كالتعصب والتواكل وعدم التناصح والكسل وحـــب المال بالكسب السريع •

وهناك اسهامات للتربية لم تعط العينة رأيا واضحا حولها مثل الاهتمام بدروس الأشغال اليدوية وحب العمل الجماعي والتعاون ، ومثل استثمـــار الأموال في التجارة (٧٥ر٠ ـ ٧٧ر٠ ـ ٧٦ر٠) حيث لم تنل هذه العبـارات درجات عالية الى حد الثقة المحسوب وهو ٨٦ر٠ لعدم فهمهم لها أو لظـروف خارج الدراسة •

كما أن هناك عبارات لم يقبلها أفراد العينة مثل تشجيع المنتج المحلـى (٤٢ر٠) وغرس قيم المواطنة الصالحة (٥٢ر٠) وهى مع أهميتها لم يؤيدهـــا

معلمو التعليم العام بسوهاج ، وقد يرجع ذلك الى ضعف فهم العينة لقيم المواطنة وضعف وعيهم القومى والاقتصادى ، الأمر الذى أيدته الدراسات السابقة التى أشار اليها الباحث سابقا .

٣ — دور التربية فى ترشيد الاستهلاك :

مثل هذا المحور (١٤) عبارة بالاستبيان نعرض فيما يلى آراء العينة حول كل منها :

جدول (٨)

نسبة متوسط استجابة العينة حول دور التربية فى ترشيد الاستهلاك

م	العبارة	نسبة متوسط الاستجابة
٢	توجيه الأبناء الى الاعتدال فى الاستهلاك .	٨٧ر٠
٣	توجيه الأبناء الى الاعتدال فى الانجاب .	٨٧ر٠
٤	توجيه الأبناء الى الاعتدال فى عادات الطعام والشراب فى الأفراح والمآتم .	٨٦ر٠
٨	ابراز بعد ترشيد الاستهلاك فى التعاليم الدينية الاسلامية والمسيحية .	٩٠ر٠
٩	اعداد المعلم ليكون قدوة لتلاميذه فى الاستهلاك المعتدل فى جملة سلوكه . الاستهلاكى .	٨٦ر٠
١١	تنفير الناشئة من تخزين المواد الاستهلاكية لما يضر بالصالح العام .	٩٠ر٠
١٢	تنفير المتعلمين من عادات الطعام السيئة كالاكثار من اللحوم .	٩٠ر٠
١٣	تنفير المتعلمين من عادات الطعام والشراب السيئة مثل الافراط فى تناول المشروبات الغازية والروحية .	٨٧ر٠
١	توجيه الأبناء لادخار أموالهم وعدم الاسراف فى الانفاق .	٦٠ر
٥	تربية المتعلمين على الترشيد فى استخدام المياه .	٦٧ر٠
٦	تربية المتعلمين على الترشيد فى استخدام الكهرباء فى تشغيل الأجهزة المنزلية .	٦٧ر٠
١٠	تنفير الناشئة من الاقتراض لشراء المستلزمات اليومية .	٧٠ر٠
٧	تربية المتعلمين على شراء مستلزماتهم من الملابس قدر الحاجة	٥٢ر٠
١٤	تنفير المتعلمين من عادات سلوكية سيئة كالتدخين والاستخدام المبالغ فيه فى السيارات .	٤٥ر٠

يعتبر الانفجار في الاستهلاك السبب الثاني للتضخم الاقتصادي بعد تأخر الانتاج ، فالتضخم الاقتصادي يحدث تبعا للمعادلة ٠

قلة في الانتاج + زيادة في الاستهلاك ←(سيولــة / ماليــة)← تضخم اقتصادي

والانفجار الاستهلاكي يمكنه أن يأكل أي تنمية حتى في مناخ اقتصـــادي متقدم ، ولا يمكن توجيه الحلول لهذا الجانب بدون تحديد دور التربيـــة تجاهه ٠

ويرى أفراد العينة أن التربية يمكنها أن تسهم في ترشيد الاستهلاك من خلال توجيه سلوك المتعلمين الى :

١ ـ الاعتدال في الاستهلاك بوجه عام وفي استهلاك الأطعمة من مأكـــولات ومشروبات خاصة في الأفراح والمآتم مثل الافراط في تناول اللحـــوم والمشروبات الروحية والغازية والسجائر واستخدام السيارات (٨٧ر ـ ٨٦ر ـ ٩٠ر ـ ٨٧ر)

٢ ـ ابراز التعاليم الدينية في الاعتدال في الاستهلاك (٩ر٠)

٣ ـ تنفير الأبناء من عادة تخزين المواد الاستهلاكية المختلفة (٩ر٠)

٤ ـ الاعتدال في الانجاب (٨٧ر)

وبالنسبة للترشيد في استخدام المياه والكهرباء ، فيبدو أن العينة لم تفهم هذه العبارات مما أدى لحصول هذه العبارات على درجات أقل من حد الثقـــة المحسوب ٠

ومن ناحية أخرى فقد رفض أفراد العينة قيام التربية كوسيلة لعلاج التضخم بتوجيه الأبناء بالاعتدال في شـراء الملابس واستخدام السيارات (٥٢ر ـ ٤٥ر٠) ٠

٤ - دور التربية فى مواجهة زيادة الأسعار :

يتضمن هذا المحور (٩) عبارات فى الاستبيان ، يوضح الجدول التالى آراء العينة حول كل منها :

جدول (٩)
نسبة متوسط استجابة العينة حول دور التربية فى مواجهة زيادة الأسعار

م	العبارة	نسبة متوسط الاستجابة
٣	اكساب التلاميذ عادة شراء السلع الرخيصة الثمن الأفضل فى الجودة .	٩٠ر
٤	تعويد التلاميذ الامتناع عن شراء السلع عند ارتفاع أسعارها .	٨٦ر٠
٥	تعويد التلاميذ مزاولة عمل اضافى للتغلب على ارتفاع الأسعار .	٩٠ر
٦	توعية الأبناء بتحريم تخزين السلع لرفع سعرها .	٩٢ر
٧	تنفير الأبناء من احتكار السلع لرفع سعرها .	٩٥ر
٨	أن يكون المعلم قدوة فى تخفيض أسعار الدروس الخصوصية .	٨٨ر٠
٩	أن تحدد الدولة أسعار الدروس الخصوصية حسب ظروف العصر .	٨٦ر٠
١٨	اكساب التلاميذ عادة شراء السلع الرخيصة الثمن قليلة الجودة .	٥٦ر٠
٢٩	اكساب التلاميذ عادة شراء السلع غالية الثمن وعالية الجودة .	٥٩ر٠

يعتبر ارتفاع الأسعار أحد أعراض التضخم الاقتصادى ، وهو يحدث نتيجة لقلة المعروض من المنتج سواء كان ذلك المنتج استثماريا أم استهلاكيا . ومع زيادة السيولة المالية يزداد سعر السلعة وفى الوقت نفسه تقل الجودة وتكثر محاولات الاستغلال والاحتكار وغير ذلك ..

ويتركز دور التربية فى مجال رفع الأسعار فى الأبعاد التالية :

١ ـ شراء السلع الرخيصة الثمن الأفضل جودة (٩ر٠) مع الامتناع عن شراء السلع عند رفع أسعارها بشدة (٨٦ر٠) ٠

٢ ـ تحريم تخزين السلع ، واحتكار بيعها لرفع سعرها (٩٢ر٠ ـ ٩٥ر٠) فهذا أمر يخرج عن السلوك التربوى الاقتصادى السليم ٠

٣ ـ ضرورة معالجة المعلمين ليكونوا قدوة فى سلوكهم الاقتصادى خاصة فى أسعار الدروس الخصوصية حيث وصل سعر الساعة الواحدة الى عشرين جنيها للتلميذ الواحد فى مستوى المدرسة الثانوية (٨٨ر٠ ـ ٨٦ر٠)

ولا يرى أفراد العينة أهمية فى تعليم التلاميذ شراء السلعة الرخيصة الثمن دون جودة أو عالية الثمن عالية الجودة (٥٦ر٠ ـ ٥٩ر٠) ، فكلا الأمرين يخرج عن اطار السلوك التربوى السليم من وجهة نظرهم ٠

٥ ـ التربية وزيادة السيولة النقدية :

يتضمن هذا المحور (عشر عبارات فى الاستبيان) ، ويعرض الجدول التالى آراء العينة حول كل منها :

جدول (١٠)
نسبة متوسط استجابة أفراد العينة حول العلاقة
بين التربية وزيادة السيولة النقدية

م	العبارة	نسبة متوسط الاستجابة
٢	تربية الأبناء على التكامل الاجتماعى واخراج حق الفقراء من المال .	٠٫٨٦
٤	تدريب الأبناء على اتمام عمليات البيع أو الشراء نظير القيام بعمل معين .	٠٫٨٦
٥	تنفير الأبناء من العامل الربوى فى البيع أو الشراء .	١٫٠٠
٧	تربية الناشئة على البعد عن انفاق المال فى شرب الخمور واللهو .	٠٫٨٩
٨	تربية الناشئة على تحريم الخطف والسرقة والاغتصاب .	٠٫٩٥
٩	تشجيع الأبناء على عدم التهرب من دفع الضرائب .	٠٫٨٨
١٠	تشجيع الأبناء على عدم التهرب من دفع الجمارك .	٠٫٨٨
٦	تربية الناشئة على استخدام المال فى الأوجه الحلال .	٠٫٧٥
١	تربية الأبناء على عدم اكتناز الأموال واخراجها للتجارة والاستثمار .	٠٫٥٢
٣	تدريب الأبناء على استخدام أسلوب المقايضة ان أمكن فى البيع .	٠٫٥٥

وزيادة السيولة المالية من أبرز مظاهر التضخم الاقتصادى أيضا . وقد أدى لهذا عمليات البيع السريعة والمستمرة وتفضيل التجارة كنشاط بين الناس وتدلو التربية بدلوها فتحاول أن تقضى على المشكلة من جذورها عن طريق :

١ ـ التكافل الاجتماعى واخراج حق الفقراء من المال (٠٫٨٦)

٢ ـ عدم التعامل الربوى بين الناس . (١٫٠٠)

٣ - اتمام البيع أو الشراء بدون تبادل نقدى عن طريق عمل أو بذل وقت . (٠٫٨٦)

٤ - منع الخطف والسرقة والاغتصاب وهى أمراض اجتماعية يزداد انتشارها فى عصر التضخم . (٠٫٩٥)

٥ - دفع الضرائب والجمارك . (٠٫٨٨)

ويرفض أفراد العينة استخدام أسلوب المقايضة فى عمليات البيع كبديل تربوى لعدم ملاءمته لظروف العصر (٠٫٥٥) كما ترفض العينة مبدأ تشغيل المال كوسيلة لزيادته (٠٫٥٢) وقد يرجع ذلك لعدم فهم المعلمين (عينة البحث) لهذه العبارة ، فتشغيل المال ليس وسيلة لزيادته فقط ، بل هو وسيلة لنمائه وانتاج سلع تخفف أزمة العرض فى السوق .

٧ - **التربية والوعى بمشكلة التضخم الاقتصادى :**

يتضمن هذا المحور ست عبارات ، يوضح الجدول التالى آراء العينة حول كل منها :

جدول (١١)

استجابة افراد العينة حول دور التربية فى تنمية الوعى بالتضخم الاقتصادي

م	العبارة	نسبة متوسط الاستجابة
١	أن تتضمن البرامج الدراسية نبذة عن ماهية التضخم الاقتصادى فى مصر .	٠٫٨٩
٢	أن تتضمن البرامج الدراسية نبذة عن الأخطار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم .	٠٫٨٩
٣	اجراء دورات تدريبية لتوعية كافة المعلمين فى مصر بخطورة مشكلة التضخم الاقتصادى فى مصر وحجمها .	٠٫٩٠
٤	توعية المعلمين بكيفية التغلب على آثار التضخم الاقتصادى التربوية والاجتماعية .	٠٫٩٠
٥	أن توجه وسائل الاعلام قدرا مناسبا من الضوء حول التضخم الاقتصادى وعلاجه .	٠٫٨٦
٦	عقد دورات تدريبية لرجال الادارة التعليمية فى كافة أنحاء الدول حول التضخم الاقتصادى وكيفية علاج آثاره التربوية .	٠٫٨٨

ومن مفهوم التربية الاقتصادية نجد أن الوعى بالمشكلات الاقتصادية أمر أساسى لدى الأبناء ، وهذا الأمر يمكن أن تقوم به المدرسة ، كما يمكن أن يقوم به المنزل وكافة وسائل الاعلام .

يوافق أغلب أفراد البحث على المقترحات الواردة حول تنظيم دور التربية فى عملية التوعية بمشكلة التضخم الاقتصادى ، من خلال المناهج الدراسية (٨٩ر٠) أو من خلال دورات تدريبية للمعلمين (٩ر٠) أو لرجال الادارة التعليمية (٨٨ر٠) أو من خلال وسائل الاعلام (٨٦ر٠) .

فالمعلم هو العضو القائم بتنفيذ المقرر الدراسى وبدونه لا يمكن تحقيق التربية بمعناها العام والشامل ، أما رجل الادارة التعليمية فهو الذى يتخذ القرار بشأن النظام التعليمى ، وهو أول من يتأثر بوجود مشكلة اقتصادية خطيرة مثل التضخم الاقتصادى ، اما من خلال التوجيه للعلم أو توجيه العاملين للعمل أو تحقيق كفاية الميزانية المخصصة لتنفيذ البرنامج الموضوع .

ولا شك أن توعية كل هؤلاء من معلمين ورجال ادارة تعليمية وكافة المواطنين أمر ضرورى فى فهم مشكلات المجتمع وحثهم على المشاركة فى حلها .

توصيات البحث :

فى ضوء نتائج الدراسات النظرية والميدانية يوصى الباحث بما يلى :

١ ـ مراجعة برامج اعداد معلم المدرسة الابتدائية والعمل على تضمينها نبذة عن المشكلات السائدة بالبيئة المحلية ، ودور التعليم فى حل هذه المشكلات ، ومن أبرز هذه المشكلات مشكلة التضخم الاقتصادى .

٢ ـ مراجعة برامج اعداد معلم المدرسة الاعدادية والثانوية والعمل على تضمينها نبذة عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكائنة بالبيئة المحلية ، وابراز دور التربية فى مواجهة هذه المشكلات .

٣ ـ أن يهتم رجال التربية ومخططوها بتحليل متطلبات سوق العمل من القوى العاملة والعمل على التوفيق بين امكانات النظام التعليمى وهذه المتطلبات .

٤ ـ أن يهتم رجال التربية فى مصر بزيادة مرونة النظام التعليمى القائم بما يمكن من مساعدة الخريجين على تغيير تخصصاتهم حسب حاجة المجتمع .

٥ ـ توعية المعلمين وكافة رجال التعليم بمشكلة التضخم الاقتصادى ومدى امكانية اسهام التعليم فى التغلب على الآثار السلبية لهذه المشكلة .

٦ ـ توزيع نشرات تفصيلية للمعلمين عن دور المعلم فى الفصل الدراسى للتغلب على مشكلة التضخم الاقتصادى تتضمن اسهاما فى مجال ترشيد الانفاق وزيادة الأسعار وحماية المنتجات المحلية واستغلالها .

٧ ـ توجيه المتعلمين الى القيام بصناعات تبدأ بسيطة ثم تنمو فتتعقد لاكسابهم حب العمل والولاء للمجتمع .

٨ ـ مراقبة برامج الاذاعة والتليفزيون والسينما التى تقدم موادا تتنافى مع مبادئ ترشيد الانفاق فى الاستهلاك ، وذلك عن طريق جهاز خاص للمراقبة الاقتصادية .

٩ ـ أن تقوم الدولة بتقاضى ضرائب مناسبة من العاملين بالخارج تخصص لمشروعات انتاجية مفيدة .

١٠ ـ أن تهتم المدارس والمعاهد والجامعات بالقضاء على القيم القديمة السيئة واحلال القيم المناسبة للعصر لدى الأبناء .

الهوامـــــش:

1 - John S. Brubacher ; Modern Philosophies of Educations 4th : New Delhi: Tata Mc-Graw Hill Publishing , 1983.

٢ ـ نازلي صالح أحمد ، مقدمة في العلوم التربوية ، القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨.

٣ ـ حامد عمار ، " دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " ، دراسات تربوية ، المجلد الثاني ، جزء ٨ ، ١٩٨٧ ، ص ص ٦٠ ـ ٨٨ .

٤ ـ محمد توفيق صادق ، التنمية في دول مجلس التعاون ، دروس السبعينات وآفاق المستقبل ، عالم المعرفة (١٣) ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٦.

٥ ـ مصطفى محمد رجب وفيصل الراوي رفاعي ، الوعي القومي لدى طلاب كليات التربية بجامعة أسيوط ، المجلة التربوية ، ع ٣ ، كلية التربية بسوهاج ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢١٣ ـ ٢٣٧ .

٦ ـ أحمد محمود محمد عبد المطلب ، مدى فاعلية التعليم في تنمية الوعي الاقتصادي ، دراسة ميدانية في محافظة سوهاج ، المجلة التربوية ، ع ٢ ، كلية التربية بسوهاج ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٩٣ ـ ٢٣٠ .

٧ ـ محمود السعيد طلبه النجار ، دراسة مقارنة لتكلفة الطالب بكليات جامعة المنصورة للسنوات ٧٤/٧٥ ـ ٨١/١٩٨٢ . بحث مقدم لمعهد التخطيط القومي لنيل دبلوم الدراسات العليا في التخطيط والتنمية ، ١٩٨٣ .

٨ ـ عرفات خليل زيدان الهاشمي ، دور التكاليف والعوائد في تخطيط التعليم العالي في الجمهورية العراقية ، رسالة ماجستير قدمت الى كلية التجارة جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ .

٩ ـ عبد العالي محمد السلماني ، القيم السائدة في بعض أنشطة التوعية الوطنية والقومية بالمدارس الابتدائية ، رسالة ماجستير

قدمت الى كلية التربية جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .

١٠ـ غانم سعيد شريف العبيدى . " تكلفة الطالب فى التعليم الجامعى العراقى وأثرها فى كفايته الداخلية . رسالة دكتوراه قدمت الى كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٧٧ .

١١ـ محمد شوقى الفنجرى . المذهب الاقتصادى فى الاسلام . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .

١٢ـ عبد المعبود ناصف وعثمان محمد عثمان . مبادئ علم الاقتصاد . الاسكندرية : المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٦ .

١٣ـ ادجارفور وآخرون . تعلم لتكون . ترجمة حقى بن عيسى . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٢ .

١٤ـ فيليب كومبز . أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينات . ترجمة محمد خيرى حربى وآخران . الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٧ .

15 - World Bank, Sector Working Paper ,Washington, 1979.

١٦ـ محمد الهادى عفيفى . فى أصول التربية ، الأصول الفلسفية للتربية . القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧ .

١٧ـ تيودور شولتز . القيمة الاقتصادية للتربية . ترجمة محمد الهادى عفيفى ومحمود سلطان ، القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥ .

18 - Commer, O. An Introduction to the Philosophies of Education. London: Rauthage , Kagan Paul, 1968.

19 - Burgess, Robert G. Education, Schools and Schooling. London : Macmillan Education, 1985.

٢٠ـ دافيد ماكليلاند . مجتمع الانجاز : الدوافع الانسانية للتنمية الاقتصادية . ترجمة عبد الهادى الجوهرى ومحمد سعيد فرج . القاهرة : نهضة الشرق ، ١٩٨٠ .

21 - Unesco . The Economics of New Educational Media (I) Switzerland :Unesco , L977.

٢٢ _ أخرجه البخاري وابن حنبل .

٢٣ _ آل عمران ، آية ١٥٩ .

٢٤ _ رؤوف شلبي . المشكلة الاقتصادية في التعاليم الاسلامية . القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٨١ .

٢٥ _ البقرة ، آية ٢٧٥ .

٢٦ _ المائدة ، آية ٣٨ .

٢٧ _ رضا العدل وحمدى رضوان . المشاكل الاقتصادية المعاصرة . القاهرة : مكتبة التجارة والتعاون ، ١٩٨٣ .

٢٨ _ عبدالعزيز السوداني . اقتصاديات النشاط الحكومي . الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٦ .

٢٩ _ عادل الجيار . سياسات توزيع الدخل في مصر (٥٥) . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٨٣ .

٣٠ _ عدنان عباس على . " موازين المدفوعات والتضخم النقدى العالمى : وجهة نظر نقدية فى التضخم النقدى العالمى . مجلة العلوم الاجتماعية _ العدد الثالث ، مجلد (١٣) . الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٨٥ .

٣١ _ خليل حماد وزكية مشعل ، تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية . أبحاث اليرموك . العدد الثاني . المجلد الثاني . اليرموك : جامعة اليرموك ، ١٩٨٦ .

٣٢ _ برتراند رسل . التربية والنظام الاجتماعي . ط٢ . ترجمة سمير عبده . بيروت : منشورات دار ومكتبة الحياة ، د .ت .

٣٣ _ جان كلود ايكر . " متطلبات التعليم من الموارد " . مستقبل التربية . العدد الأول ، ١٩٨٢ .

٣٤ _ فيليب كومبز . أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانينات . ترجمة محمد خيرى حربى وآخران . الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٧ .

٣٥ ـ وزارة التربية والتعليم • الادارة العامة للموازنة • ميزانية التربية والتعليم فى الجمهورية خلال الفترة ٥٠ ـ ١٩٨٠ •
الوزارة : نسخة بالآلة الكاتبة ، د • ت •

٣٦ ـ هارينز س • بولا • " آفاق التعليم غير النظامى " • مستقبليات •
اليونسكو : العدد الأول • مجلد (١٣) ، ١٩٨٣ •

٣٧ ـ الحسانين اسماعيل طمان • التربية ودورها فى حل مشكلات المجتمع المصرى • القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ •

٣٨ ـ اسحق أحمد فرحان • أزمة التربية في الوطن العربي من منظور اسلامي • عمان : دار الفرقان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦ •

٣٩ ـ ك • لونيل ، ك • س • لوسون • حتى نفهم البحث التربوى •
ترجمة ابراهيم بسيونى عميرة ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ •

٤٠ ـ فؤاد البهى السيد • علم النفس الأحصائي وقياس العقل البشرى •
ط ٣ • القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ •

٤١ ـ رمزى زكى • مشكلة التضخم في مصر : أسبابها ونتائجها •
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ •

٤٢ ـ البنك المركزى المصرى • التقرير السنوى ١٩٨٦/٨٥ • القاهرة :
مطبعة البنك المركزى ١٩٨٦ •

٤٣ ـ ـــــــــــ • التقرير السنوى ١٩٨٧/٨٦ • القاهرة :
مطبعة البنك المركزى ، ١٩٨٧ •

٤٤ ـ ـــــــــــ • التقرير السنوى ١٩٨٨/٨٧ • القاهرة :
مطبعة البنك المركزى ، ١٩٨٨ •

" بسم الله الرحمن الرحيم "

جامعة أسيوط
كلية التربية بسوهاج
قسم أصول التربية

ملحق (١)

مقياس الوعي بالتضخم الاقتصادي
لمعلمي التعليم العام
بمحافظة سوهاج

اعداد :

دكتور / خلف محمد البحيري
قسم أصول التربية

١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م

عزيزى المعلم .. عزيزتى المعلمة ..

تمر بلادنا بحالة اقتصادية خاصة تواجه خلالها مشكلات اقتصادية خطيرة ، تقف فى مقدمتها مشكلة التضخم الاقتصادى . ولاشك أن المام المعلمين بهذه المشكلة وأبعادها يعد خطوة أساسية فى توجيه التربية للتغلب على آثارها وبصماتها .

وتمثل هذه الورقة أداة لقياس الوعى بالتضخم الاقتصادى لدى المعلمين من حيث مفهومه وأعراضه وأبعاده التربوية فى مصر وفى الدول العربية وغالبية البلدان النامية . فالرجا الاجابة عن الأسئلة الآتية :

---

* الاسم (اختيارى) : .. ..
* المرحلة التعليمية : ابتدائى / اعدادى / ثانوى .. ..
* التخصص : .. ..

أولا : ضع علامة (✓) أو علامة (×) أمام كل عبارة حسب وجهة نظرك :

١ ـ يعد التضخم الاقتصادى عرضاً لخلل اقتصادى فى المجتمع [ ]

٢ ـ يميز التضخم الاقتصادى اقتصاديات البلدان المتقدمة . [ ]

٣ ـ يعتبر ارتفاع الأسعار من أعراض التضخم الاقتصادى . [ ]

٤ ـ يرجع السبب فى التضخم الاقتصادى فقط الى انخفاض معدلات الانتاج . [ ]

٥ ـ يرجع السبب فى التضخم الاقتصادى فقط الى زيادة الاستهلاك [ ]

ثانيا : أكمل ما يأتى :

١ ـ يقاس التضخم الاقتصادى بوحدة قياس تسمى ــــــــــ

٢ ـ يحدث التضخم الاقتصادى اما لزيادة السيولة ــــــــــ واما لزيادة ــــــــــ عن ــــــــــ

٣ ـ هناك ــــــــــ أرقام قياسية للأسعار فى مصر .

ثالثا ـ اختر الاجابة الصحيحة من بين الاجابات الثلاث لكل مما يلي :

١ ـ يؤدى التضخم الاقتصادى الى :
(أ) ارتفاع تكلفة التلميذ ٠
(ب) انخفاض تكلفة التلميذ ٠
(جـ) لا شيء بالنسبة لتكلفة التلميذ ٠

٢ ـ يصاحب التضخم الاقتصادى :
(أ) اعلاء قيمة العمل اليدوى ٠
(ب) احتقار قيمة العمل اليدوى ٠
(جـ) لا شيء بالنسبة للعمل اليدوى ٠

٣ ـ يميز حالة التضخم الاقتصادى :
(أ) كسب كثير وعلم قليل ٠
(ب) كسب قليل وعلم كثير ٠
(جـ) كسب كثير وعلم كثير ٠

٤ ـ يعمل التضخم الاقتصادى على :
(أ) تحسن الخدمات التعليمية ٠
(ب) عدم تحسين الخدمات التعليمية ٠
(جـ) لا شيء بالنسبة للخدمات التعليمية ٠

٥ ـ يعتبر التضخم الاقتصادى من سمات الاقتصاد :
(أ) المفتوح ٠
(ب) المغلق ٠
(جـ) لاشيء مما سبق ٠

٦ ـ يصل حجم التضخم الاقتصادى فى الحضر المصرى الى :
(أ) ٣٠٠ ٪ ٠
(ب) ٢٠٠ ٪ ٠
(جـ) ١٠٠ ٪ ٠

٧ ـ تزيد الأسعار في الريف المصرى عن الحضر بمقدار :

(أ) ١٥٠٪ •

(ب) ١٠٠٪ •

(جـ) ٥٠ ٪ •

٨ ـ يعمل التضخم الاقتصادى على :

(أ) تدعيم مجانية التعليم •

(ب) اعاقة مجانة التعليم •

(جـ) ليس له علاقة بالمجانية •

٩ ـ يساعد التضخم الاقتصادى على :

(أ) تعميم تعليم المرحلة الأولى •

(ب) اعاقة تعميم تعليم المرحلة الأولى

(جـ) ليس له علاقة بتعميم تعلم المرحلة الأولى •

١٠ ـ يساعد التضخم الاقتصادى على :

(أ) زيادة الكفاية الداخلية (كثافة الفصل ـ عدد المعلمين ـ عدد التلاميذ ـ مساحة المدرسة) للتعليم •

(ب) ضعف الكفاية الداخلية للتعليم •

(جـ) ليس لها علاقة بالكفاية الداخلية للتعليم •

" بسم الله الرحمن الرحيم "

ملحق (٢)

جامعة أسيوط
كلية التربية بسوهاج
قسم أصول التربية

استبيان

حول :

دور التربية الاقتصادية فى مواجهة مشكلة التضخم الاقتصادى من وجهة نظر معلمى التعليم العام بمحافظة سوهاج

اعداد :

دكتور / خلف محمد البحيرى

١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م

عزيــزى المعلــم ..
عزيزتــى المعلمــة ..

تمر بلادنا بحالة اقتصادية خاصة يميزها كثرة السيولة المالية وارتفاع في الأسعار وقلة في الانتاج الاستثمارى وكثرة في المنتجات الاستهلاكية وزيادة في الاستهلاك ، أو ما يسمى لدى رجال الاقتصاد بالتضخم الاقتصادى .

ولهذه الأوضاع الاقتصادية تأثيرها السيء على التعليم داخل المدرسة وخارجها ، اما من خلال نقص أو قصور الامكانات المادية المتاحة للتعليم للتعليم المدرسى أو من خلال احتقار التعليم والعلم والتقليل من شأنهما في عصر الكسب السريع " **عصر التضخم** " .

وتهتم هذه الورقة بمعرفة آراء سيادتكم في كيفية مواجهة التربية المدرسية وغير المدرسية لهذه المشكلة الاقتصادية الخطيرة .

فالرجا .. وضع علامة (✓) أمام كل عبارة في الخانة التى تعبر عن رأيكم الصريح ..

والخير أردت .. وعلى الله قصد السبيل !!!

الباحث

م	العبـارة	هامة	غير متأكد	غيـر هامـة
	أولا ـ التربية واعداد القوى العاملة :			
١	التقليل من العمالة المكتبية •	..	..	..
٢	التقليل من العمالة نصف الماهرة •	..	..	..
٣	اعداد مزيد من الخريجين بالتخصصات التى يتطلبها المجتمع مثل الكمبيوتر والهندسة الطبية والسياحة والفندقة •	..	..	..
٤	اعداد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يمكنهم مساعدة العمال على زيادة الانتاج	..	..	..
٥	اعداد الأخصائيين النفسيين الذين يمكنهم مساعدة العمال على زيادة الانتاج •	..	..	..
٦	اكتشاف واستغلال الميول الابتكارية لدى المتعلمين لحل مشكلات البيئة المحلية •	..	..	..
٧	اعادة تأهيل القوى البشرية العاطلة للمهن المطلوبة حاليا وفى المستقبل •	..	..	..
٨	اعداد الخريجين لفرص العمل داخل الوطن وخارجه •	..	..	..
٩	تيسير فرص استغلال أوقات فراغ الطلاب فى التدريب على المهن المناسبة لمساعدتهم على كسب الوقت والرزق •	..	..	..
١٠	اعداد مزيد من الخريجين لتلبية احتياجات الدول العربية من العمالة المدربة •	..	..	..
١١	التعرف على هيكل العمالة فى مصر حاليا وفى المستقبل وترجمة متطلباته الى مقررات دراسية •	..	..	..

م	العبـــارة	هامة	غير متأكد	غير هامة
١٢	أن يقتصر قبول التلاميذ على الأعداد التى تلبى احتياجات سوق العمل فقط .	..	..	..
١٣	تأهيل القوى البشرية الحديثة باستخدام أحدث التكنولوجيا والنظريات العلمية فى العالم .	..	..	..
	ثانيا : التربية وزيادة الانتاج :			
١	خلق الحافز لدى المتعلمين لاستغلال كل ما تحمله الطبيعة .	..	..	..
٢	تنشئة المتعلمين على حب العمل الجماعى .	..	..	..
٣	تربية المتعلمين على التغلب على القيم الاجتماعية البالية التى يرددونها مثل التواكل والتعصب والسلبية .	..	..	..
٤	الاهتمام بمقررات التربية الفنية والأشغال اليدوية التى تستهدف تنمية المهارات اليدوية للتلاميذ .	..	..	..
٥	غرس مبادئ العدالة الاجتماعية والشورى والحرية فى نفوس المتعلمين .	..	..	..
٦	اعلاء قيمة احترام العمل اليدوى .	..	..	..
٧	تربية المتعلمين على حب العمل وتحمل المسئولية والتعاون فى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .	..	..	..
٨	تربية المتعلمين على المواطنة الصالحة والقيم الانسانية .	..	..	..
٩	اهتمام النظام التعليمى بالصناعات الاستثمارية الكبرى .	..	..	..

م	العبـــارة	هامة	غير متأكد	غير هامة
١٠	اهتمام النظام التعليمي بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية كالقمح ٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١	اهتمام النظام التعليمي بالصناعات الاستهلاكية اليومية ٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢	تدعيم قيم الارتباط بالأرض لتخفيف الهجرة من الريف ٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٣	توجيه الأجيال الى استثمار أموالهم في المشروعات العامة والخاصة ٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٤	تشجيع الناشئة على استخدام المنتج المحلي وتقديره ٠	٠٠	٠٠	٠٠
	ثالثا ـ التربية وترشيد الاستهلاك :			
١	توجيه الأبناء لادخار أموالهم وعدم الاسراف في الانفاق ٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢	توجيه الأبناء الى الاعتدال في الاستهلاك ٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣	توجيه الأبناء الى الاعتدال في التناسل والانجاب ٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤	توجيه الأبناء الى الاعتدال في عادات الطعام والشراب في الأفراح والأتراك ٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥	تربية المتعلمين على الترشيد في استخدام مياه الشرب ٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦	تربية المتعلمين على الترشيد في استخدام الكهرباء في تشغيل الأجهزة الكهربية المنزلية ٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧	تربية المتعلمين على شراء مستلزماتهم من الملابس قدر الحاجة ٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨	ابراز بعد ترشيد الاستهلاك في التعاليم			

م	العبـــارة	هامة	غير متأكد	غير هامة
	الدينية الاسلامية والمسيحية •	..	..	..
٩	اعداد المعلمين ليكونوا قدوة لتلاميذ هم فى الاستهلاك المعتدل فى المأكل والمشـــرب وكافة سلوكهم •	..	..	..
١٠	تنفير الناشئة من الاقتراض لشراء المستلزمات اليومية •	..	..	..
١١	تنفير الناشئة من تخزين المواد الاستهلاكية باعتبار ذلك أمرضار بالصالح العام •	..	..	..
١٢	تنفير المتعلمين من عادات الطعام السيئة مثل الاكثار من اللحوم •	..	..	..
١٣	تنفير المتعلمين من عادات الشراب السيئة مثل الافراط فى تناول المشروبات الغازيـــة والروحية •	..	..	..
١٤	تنفير المتعلمين من عادات سلوكية سيئـــة كالتدخين واستخدام سيارة فى السير •	..	..	..
	<u>رابعا ـ التربية وارتفاع الأسعار</u> :			
١	اكساب التلاميذ عادة شراء السلع الرخيصة الثمن قليلة الجودة •	..	..	..
٢	اكساب التلاميذ عادة شراء السلع غاليـــة الثمن عالية الجودة •	..	..	..
٣	اكساب التلاميذ عادة شراء السلع رخيصة الثمن الأفضل فى الجودة •	..	..	..
٤	تعويد التلاميذ الامتناع عن شراء السلع عند ارتفاع أسعارها بشدة •	..	..	..

م	العبـــارة	هامة	غير متأكد	غير هامة
٥	تعويدهم مزاولة عملا اضافيا للتغلب علـــى ارتفاع الأسعار •	..	..	..
٦	توعية المتعلمين بتحريم تخزين السلـــع المختلفة لرفع أسعارها •	..	..	..
٧	تنفير المتعلمين من احتكار السلعة لرفـــع سعرها في السوق •	..	..	..
٨	يجب أن يكون المعلمون قدوة في تحقيق أسعار الدروس الخصوصية •	..	..	..
٩	على الجهات التشريعية تحديد أسعـــار الدروس الخصوصية حسب ظروف العصر •	..	..	..
	خامسا – التربية وزيادة السيولة النقدية :			
١	تربية الأبناء على عدم اكتناز الأموال واخراجها للتجارة والاستثمار •	..	..	..
٢	تربية الأبناء على التكافل الاجتماعي واخـــراج حق الفقراء من المال •	..	..	..
٣	تدريب الأبناء على استخدام أسلوب المقايضة ان أمكن في البيع •	..	..	..
٤	تدريب الأبناء على اتمام عملية البيع أو الشراء نظير القيام بعمل معين •	..	..	..
٥	تنفير الأبناء من التعامل الربوي في البيـــع أو الشراء •	..	..	..
٦	تربية الناشئة على استخدام المال في الأوجه الحلال •	..	..	..

م	العبـــارة	هامة	غير متأكد	غير هامة
٧	تربية الناشئة على البعد عن انفاق المال فـى شرب الخمور واللهو •	..	..	..
٨	تربية الناشئة على تجريم عمليات الخطف والسرقة والاغتصاب •	..	..	..
٩	تشجيع الأبناء على عدم التهرب من دفع الضرائب لأنها من مصادر الدخل القومى •	..	..	..
١٠	تشجيع الأبناء على عدم التهرب من دفـــع الجمارك لأنها من مصادر الدخل القومى •	..	..	..
	سادسا — التربية والوعى بالتضخم الاقتصادي :			
١	أن تتضمن بعض البرامج الدراسية نبذة عـن ماهية التضخم الاقتصادى فى مصر •	..	..	..
٢	أن تتضمن بعض البرامج الدراسية نبذة عـن الأخطار الاقتصادية والاجتماعية للتضخـــم الاقتصادى •	..	..	..
٣	اجراء دورات تدريبية لتوعية كافة المعلمين فى مصر بخطورة مشكلة التضخم الاقتصادى فـى مصر وحجمها •	..	..	..
٤	توعية المعلمين بكيفية التغلب على آثار التضخم الاقتصادى التربوية والاجتماعية •	..	..	..
٥	توجيه وسائل الاعلام المختلفة بقدر مناسـب حول التضخم الاقتصادى وكيفية علاجه •	..	..	..
٦	عقد دورات تدريبية لرجال الادارة التعليمية فى كافة أنحاء الدولة حول التضخـــم الاقتصادى وكيفية تلاشى آثاره التربوية •	..	...	..

ملحق (٣)

٧ ـ السيولة المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير + (-) ١٩٨٥/٨٤ قيمة	التغير + (-) ١٩٨٥/٨٤ %	رقم	البيان	الأرصدة فى نهاية يونيه ١٩٨٥	الأرصدة فى نهاية ديسمبر ١٩٨٥ قبل التقييم	الأرصدة فى نهاية ديسمبر ١٩٨٥ بعد التقييم	الأرصدة فى نهاية يونيه ١٩٨٦	التغير + (-) خلال ١٩٨٦/٨٥ الكلى قيمة	التغير + (-) خلال ١٩٨٦/٨٥ الكلى %	التغير + (-) خلال ١٩٨٦/٨٥ بدون أثر التقييم %
			اولا : السيولة المحلية :							
			(أ) وسائل الدفع الجارية :-							
٨٧٢و٢	١٢و٤	١	النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى	٧ر٨٨٢و٩	٨ر٣١٩و٣	٨ر٣١٩و٣	٨ر٨٤١و٨	٩٥٧و٩	١٢و٢	١٢و٢
٥١١و٢	١٨و٤	٢	الودائع الجارية بالعملة المحلية	٣ر٢٩٥و٣	٣ر٦١٣و٥	٣ر٦٠٤و٣	٣ر٥٩١و٩	٢٩٦و٦	٩و٠	٩و٣
١ر٣٨٣و٤	١٤و١	٣	اجمالى وسائل الدفع الجارية (١ + ٢)	١١ر١٧٩و٢	١١ر٩٣٢و٨	١١ر٩٢٣و٦	١٢ر٤٣٣و٧	١ر٢٥٤و٥	١١و٢	١١و٣
			(ب) اشباه النقود :-							
٢ر٢١٥و٨	١٦و١	٤	الودائع غير الجارية +	١٥ر٩٥١و٧	١٧ر٦٥٨و١	٢١ر٢٠١و٩	٢٢ر٠٠٣و٨	٦ر٠٥٢و١	٣٧و٩	١٤و٩
٥٢و٠	١٣و٣	٥	ودائع صندوق توفير البريد	٤٥١و٠	٤٥٨و٧	٤٥٨و٧	٥٢٢و١	٧١و١	١٥و٨	١٥و٨
٢ر٢٦٨و٨	١٦و١	٦	اجمالى اشباه النقود (٤ + ٥)	١٦ر٤٠٢و٧	١٨ر١١٦و٨	٢١ر٦٦٠و٦	٢٢ر٥٢٥و٩	٦ر١٢٣و٢	٣٧و٣	١٤و٩
٣ر٦٥٢و٢	١٥و٣	٧	السيولة المحلية (٣ + ٦) = (٨ + ٩ + ١٠)	٢٧ر٥٨١و٩	٣٠ر٠٤٩و٦	٣٣ر٥٨٤و٢	٣٤ر٩٥٩و٦	٧ر٣٧٧و٧	٢٦و٧	١٣و٤
			ثانيا : الأصول المقابلة							
(١٠٦و٨)	(٧و٧)	٨	صافى الأصول الأجنبية	١ر٢٨٥و٤	١ر٣٧٣و٥	٢ر٤٣٨و٢	٢ر١٦٨و١	٨٨٢و٧	٦٨و٧	(٥و٠)
٤ر٧٧٣و٤	١٨و٤	٩	صافى الائتمان المحلى	٣٠ر٦٥٨و٤	٣٣ر٩٦٧و٨	٣٥ر٥٠٨و٧	٣٧ر٠٦٨و٣	٦ر٤٠٩و٩	٢٠و٩	١٥و٧
(١ر٠١٤و٤)	(٣٠و٣)	١٠	صافى بنود الموازنة	- ٤ر٣٦١و٩	- ٥ر٢٩١و٧	- ٤ر٣٦٢و٧	- ٤ر٢٧٦و٨	٨٥و١	٢و٠	(١٨و٩)
٣١٩و٥	١٧و٠	١١	حصيلة شهادات استثمار البنك الأهلى	٢ر٢٠١و٩	٢ر٤٠٥و٧	٢ر٤٠٥و٧	٢ر٥٦٩و٩	٣٦٨و٠	١٦و٧	١٦و٧

+ متضمنة الودائع الجارية بالعملات الاجنبية .

ملحق (٤)
السيولة المحلية

(القيمة بالمليون جنيه)

التغير + (−) خلال ٨٥/١٩٨٦ فعلى: قيمة	فعلى: %	بدون أثر التقييم: %	مرجع	البيان (الأرصدة فى نهاية)	يونيه ١٩٨٦: قيمة	يونيه ١٩٨٦: %	يونيه ١٩٨٧: قيمة	يونيه ١٩٨٧: %	التغير + (−) ١٩٨٧/٨٦: قيمة	التغير + (−) ١٩٨٧/٨٦: %
				اولا : السيولة المحلية :						
				(١) وسائل الدفع الجارية :−						
٩٥٧و٩	١٢و٢	١٢و٢	١	النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى	٨ر٨٤١و٨	٢٥و٤	٩ر٢٨٥و٥	٢٣و٨	٤٤٣و٧	٥و٠
٢٩٥و٦	٩و٠	٩و٣	٢	الودائع الجارية بالعملة المحلية	٣ر٥٩٠و٩	١٠و٣	٣ر٨٠١و٩	٩و٨	٢١١و٠	٥و٩
١ر٢٥٣و٥	١١و٢	١١و٣	٣	اجمالى وسائل الدفع الجارية (١ + ٢)	١٢ر٤٣٢و٧	٣٥و٧	١٣ر٠٨٧و٤	٣٢و٦	٦٥٤و٧	٥و٣
				(ب) اشباه النقود :−						
٥ر٩٣٤و٩	٣٧و٢	١٤و٣	٤	الودائع غير الجارية +	٢١ر٨٨٦و٦	٦٢و٨	٢٥ر٢٥٦و٥	٦٤و٩	٣ر٣٦٩و٩	١٥و٤
٧١و١	١٥و٨	١٥و٨	٥	ودائع صندوق توفير البريد	٥٢٢و١	١و٥	٥٩٠و٣	١و٥	٦٨و٢	١٣و١
٦ر٠٠٦و٠	٣٦و٦	[illegible]	٦	اجمالى اشباه النقود (٤ + ٥)	٢٢ر٤٠٨و٧	٦٤و٣	٢٥ر٨٤٦و٨	٦٦و٤	٣ر٤٣٨و١	١٥و٣
٧ر٢٥٩و٥	٢٦و٣	١٣و٠		[illegible] (٨ + ٩ + ١٠)	٣٤ر٨٤١و٤	١٠٠و٠	٣٨[illegible]و٢	١٠٠و٠	٤ر٠٩٢و٨	١١و٧
				ثانيا : الاصول المقابلة						
٨٨٢و٧	٦٨و٧	(٠و٥)	٨	صافى الأصول الاجنبية	٢ر١٦٨و١	٦و٢	١ر٠٨١و٥	٢و٨	(١ر٠٨٦و٦)	(٥٠و١)
٦ر٢٩١و٧	٢٠و٥	١٥و٣	٩	صافى الائتمان المحلى	٣٦ر٩٥٠و١	١٠٦و١	٤٢ر٩٠٨و٥	١١٠و٢	٥ر٩٥٨و٤	١٦و١
٨٥و١	(٢و٠)	١٨و٩	١٠	صافى البنود الموازنة	−٤ر٢٧٦و٨	−١٢و٣	−٥ر٠٥٥و٨	−١٣و٠	−٧٧٩و٠	١٨و٢
٣٦٨و٠	١٦و٧	١٦و٧	١١	حصيلة شهادات استثمار البنك الاهلى	٢ر٥٦٩و٩	—	٣ر٠٨٤و٣	—	٥١٤و٤	٢٠و٠

+ متضمنة الودائع الجارية بالعملات الاجنبية .

ملحـــق (٥)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)

(١٩٦٧/٦٦ = ١٠٠)

	نهاية يونيه	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	معدلات التضخم السنوية				
							٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٥/٨٤ ٨٨/٨٧
	الرقم العــام	٥٠٥و٢	٥٥٦و١	٦٦٣و١	٨٢٩و٧	٩٥٢و٦	١٠و١	١٩و٢	٢٥و١	١٤و٨	١٧و٢
١	الطعام والشراب	٦٧٦و١	٧٣٤و٤	٨٧٦و٠	١١٤٥و١	١٣١٢و١	٨و٦	١٩و٣	٣٠و٧	١٤و٦	١٨و٠
٢	السكن ومستلزماته	١١٩و١	١٢١و٧	١٢٦و١	١٢٩و٨	١٦٩و٦	٢و٢	٣و٦	٢و٩	٣٠و٧	٩و٢
٣	الأثاث والسلع الاستهلاكية والمعمرة	٣٢٨و١	٣٤٩و٦	٣٦١و٧	٣٨٦و٩	٤٥١و٢	٦و٦	٣و٥	٧و٠	١٦و٦	٨و٣
٤	الملابس والاقمشة	٤٧٥و٨	٥٥٨و٨	٦٣٠و٨	٦٥٠و٦	٧٥٩و١	١٧و٤	١٢و٩	٣و١	١٦و٧	١٢و٤
٥	الانتقال والمواصلات	٣١٦و٨	٣١٦و٨	٣٥٧و٩	٣٨٥و١	٤٤٦و٥	—	١٣و٠	٧و٦	١٥و٩	٨و٩
٦	النفقات الطبية والثقافية والاجتماعية	٥٠٧و٩	٦١٩و٤	٨٣٢و٨	٩٦٥و١	١٠٨١و٩	٢٢و٠	٣٤و٥	١٥و٩	١٢و١	٢٠و٨
٧	المصروفات الشخصية	٢٨٣و٤	٣٠٩و٢	٣٣٣و٠	٤٤٨و٣	٥٣١و٥	٩و١	٧و٧	٣٤و٦	١٨و٦	١٧و٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (النشرة الشهرية للارقام القياسيةلاسعار المستهلكين) .

البنك المركزى المصرى

تابع : ملحق (٥)

الأرقام القياسية لأسعار الجملة

(٦٥/١٩٦٦ = ١٠٠)

نهاية يونيه	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	معدلات التضخم السنوية ٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٥/٨٤ ٨٨/٨٧
الرقم العام	٤٤١و٧	٤٨٠و٨	٥٧٠و٧	٦٣٦و٩	٨٠١و٥	٨و٩	١٨و٧	١١و٦	٢٥و٨	١٦و١
الحاصلات الزراعية	٦١٣و٢	٦٥٢و٢	٨٣٩و٦	٨٦٨و٩	١٠٠٥و٦	٦و٣	٢٨و٧	٣و٥	١٥و٧	١٣و٢
الدواجن والاسماك	٧٤٣و٨	٨٠٧و٢	٨٦١و٤	٩٩٣و٣	١٢١٥و٠	٨و٥	٦و٧	١٥و٣	٢٢و٣	١٣و١
المنتجات الحيوانية غير الغذائية	٤٦٩و٩	٥٠٣و٦	٥٤١و٦	٥٧٦و٢	٨٥٤و٣	٧و٢	٧و٥	٦و٤	٤٨و٣	١٦و١
المواد الغذائية والمشروبات	٥٤٤و٣	٥٧٦و٠	٦١٩و٢	٧٥٩و٤	٩٦٨و٥	٥و٨	٧و٥	٢٢و٦	٢٧و٥	١٥و٥
الدخان ومصنوعاته	١٥١و٠	٢٠٢و٠	٢٥٩و٣	٢٥٩و٣	٣٠٦و٣	٣٣و٨	٢٨و٤	—	١٨و١	١٩و٣
الخيوط والمنسوجات والملابس الداخلية	٢٦٥و٨	٢٩٣و٨	٣٥٤و٣	٤٣٢و٤	٦٣٣و٩	١٠و٥	٢٠و٦	٢٢و٠	٤٦و٦	٢٤و٣
الجلود المدبوغة	٢٦٥و٤	٤٠٥و٧	٤١٥و٨	٥١٢و٨	٦٧٢و٦	٥٢و٩	٢و٥	٢٣و٣	٣١و٢	٢٦و٢
الادوات المنزلية	١٧٤و٣	٢٠٤و٥	٢٢١و٧	٢٣٠و٠	٢٩٥و٨	١٧و٣	٨و٤	٣و٧	٢٨و٦	١٤و١
البترول ومواد الوقود	٢٨٠و٧	٣٤٢و٩	٤١٤و٧	٤٨٦و٨	٦٧٧و٠	٢٢و٢	٢٠و٩	١٧و٤	٣٩و١	٢٤و٦
الورق	٤٧١و٠	٦٠٧و٦	٦٣٢و٠	٧٣٠و٨	١١٨٩و٦	٢٩و٠	٤و٠	١٥و٦	٦٢و٨	٢٦و١
الاخشاب	٥٠٥و١	٥٦٧و٧	٥٧٩و٦	٦٧٩و١	٩٦٤و٨	١٢و٤	٢و١	١٧و٢	٤٢و١	١٧و٦
مواد البناء	٦١٩و٤	٦٨٤و٣	٧٣٦و٧	٧٦١و٥	٨٠٤و٩	١٠و٥	٧و٧	٣و٤	٥و٧	٦و٨
الادوية	٢١١و٧	٢١١و٧	٣٢٧و١	٣٤٢و٨	٣٦٣و٦	—	٥٤و٥	٤و٨	٦و١	١٤و٥
المواد الكيماوية	٢٣٣و٩	٢٤٣و٢	٢٥٧و٤	٢٧٠و٢	٣٥٧و٢	٤و٠	٥و٨	٥و٠	٣٢و٢	١١و٢
المعادن ومصنوعاتها	٤١٢و٢	٤٤١و٦	٤٥٨و٥	٤٧٢و٠	٥٧٣و٧	٧و١	٣و٨	٢و٩	٢١و٥	٨و٦
الماكينات والمعدات	٢٦٦و١	٢٨١و١	٣٢٢و٤	٣٢٢و٤	٤١٧و٠	٥و٦	١٤و٧	—	٢٩و٣	١١و٩
وسائل النقل	٣٦١و٠	٣٧٩و٥	٤٨١و٥	٤٩١و٧	٦٥١و٢	٥و١	٢٦و٩	٢و١	٣٢و٤	١٥و٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار الجملة) .

